

” معاك جنينه تساوي جنينه

أثر غياب الحكم الرشيد على
تكاليف تجربة الاحتجاز في مصر



EGYPTIAN FRONT
FOR HUMAN RIGHTS

”معالي جنیه تساوي جنیه

أثر غياب الحكم الرشيد على
تكاليف تجربة الاحتجاز في مصر



EGYPTIAN FRONT
FOR HUMAN RIGHTS

«معاك جنيه تساوي جنيه»
أثر غياب الحكم الرشيد على تكاليف تجربة الاحتجاز في مصر

تقرير صادر عن
الجهة المصرية لحقوق الإنسان

www.egyptianfront.org

info@egyptianfront.org

Kounicova 42, Brno, 60200,
Czech Republic
+420 773 213 198

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
بموجب رخصة المشاع الإبداعي، النسبة-بذات الرخصة، الإصدار: 4.0،
<https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/>



May, 2022

الملخص

التنفيذ

يحاول هذا التقرير رصد التكلفة الباهظة التي تقع على كاهل نزلاء مقار الاحتجاز المصرية وأسرههم بسبب غياب الحكم الرشيد داخل تلك المقار، أو بمعنى آخر بسبب قصور عمليات إدارة تلك المقار عن الوفاء بمسؤولياتها القانونية تجاه المحتجزين أو تورطها في انتهاك مباشر لحقوقهم. ويتبع التقرير تكلفة الجوانب المختلفة من حياة المحتجز وتأثرها بظواهر كالفساد، وخروقات القانون سواء بسبب الإهمال المتعمد أو غير المتعمد، وعشوائية صنع السياسات، والفلسفة العقابية السائدة التي لا تعترف باستحقاق نزلاء مقار الاحتجاز لأي حقوق بالأساس.

يحتوي التقرير على مقدمة، وإطار نظري يوضح ما يقصد في إطار هذا التقرير بغياب الحكم الرشيد، وثلاثة فصول، وخاتمة. يتناول الفصل الأول تكلفة الحصول على الاحتياجات الأساسية داخل السجون وأقسام الشرطة من طعام ورعاية صحية في ظل عدم توفيرها بالشروط الصحية المناسبة، وما قد يشوب ممارسات وزارة الداخلية في هذا الإطار من فساد وسوء إدارة. أما الفصل الثاني فيتناول تكلفة معيشة المحتجزين ومباشرتهم لأنشطة اجتماعية مختلفة داخل الأقسام والسجون. ويسلط هذا الفصل الضوء على أشكال أخرى من الفساد والإهمال اللذين يؤثران على حياة المحتجزين وعلاقتهم بالمحتجزين الآخرين. وأخيراً، يناقش الفصل الثالث التكاليف التي يتحملها المحتجزون وأسرههم نتيجة تعرضهم لانتهاكات مباشرة وصارخة للقانون وحقوق الإنسان، وكيف تفتح تلك الانتهاكات المجال أمام بعض العاملين بمقار الاحتجاز وبعض المحتجزين للترهب من الانتهاكات التي توقع على المحتجزين الآخرين داخل أماكن الاحتجاز عقب القبض عليهم وإخفائهم قسرياً وتجديد حبسهم. وتنتهي الخاتمة بتلخيص نتائج الدراسة، وهي أن العوامل المختلفة التي تحول دون ترشيد إدارة مقار الاحتجاز ترفع إجمالاً من تكلفة تجربة الاحتجاز على المحتجز وأسرتهم بشكل مجحف، ويكون المحتجزون من الفئات الاجتماعية الأضعف والأشد فقراً هم أكثر من يعانون بسبب ذلك. وينتهي التقرير بعدد من التوصيات الموجهة إلى هيئة الرقابة الإدارية، مجلس النواب، قطاع مصلحة السجون والمجلس القومي لحقوق الإنسان.

المحتويات

| | |
|----|--|
| ٦ | مقدمة |
| ٨ | إطار نظري: معنى غياب الحكم الرشيد داخل مآر الاحتجاز |
| ٩ | أبرز تجليات غياب الحكم الرشيد داخل منظومة مآر الاحتجاز |
| ١٦ | منهجية التقرير وجمع المعلومات |
| ١٨ | الفصل الأول: الاحتياجات الأساسية للمحتجزين |
| ١٨ | أولاً: التغذية |
| ٢٧ | ثانياً: الرعاية الصحية |
| ٣١ | الفصل الثاني: الحياة الاجتماعية للمحتجزين |
| ٣١ | أولاً: الحياة اليومية في مآر الاحتجاز |
| ٣٦ | العمل |
| ٤٠ | ثانياً: الزيارات والتواصل مع الأهل |
| ٤٥ | الفصل الثالث: تطبيق القانون ورفع الانتهاكات |
| ٤٥ | أولاً: تكلفة الانتهاكات الواقعة أثناء عملية الضبط والإحضار |
| ٤٧ | ثانياً: ضمان حسن سير الإجراءات القانونية |
| ٤٩ | ثالثاً: تكلفة انتهاكات ممنهجة أثناء الاعتقال |
| ٤٩ | تكلفة المنع من زيارات الأهل والمحامين والاتصالات الهاتفية |
| ٥٢ | التجريدات |
| ٥٢ | رفع المعاملة المهينة والتعسف |
| ٥٥ | خاتمة وتوصيات |
| ٥٦ | توصيات إلى قطاع مصلحة السجون |
| ٥٦ | توصيات إلى هيئة الرقابة الإدارية |
| ٥٧ | توصيات إلى مجلس النواب |
| ٥٧ | توصيات إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان |

مقدمة

يترتب على مرور أي شخص بتجربة احتجاز أو سلب للحرية تكاليف مادية متنوعة تؤثر بشكل كبير ليس فقط على المحتجز بل أفراد أسرته. وتتراوح تلك التكاليف بين ما تستلزمه التجربة ذاتها من إجراءات مرور المحتجز بمحطات مختلفة داخل منظومة العدالة كأتعاب المحامين والرسوم التي تفرضها الجهات الحكومية نظير الخدمات المختلفة، والتكاليف المترتبة على انتقال المحتجز للمعيشة بمكان جديد هو مقر الاحتجاز، وكذلك التكاليف المادية غير المباشرة المرتبطة بتعطل موارد دخل الأسرة في حال احتجز مُعيلها الأساسي، أو المرتبطة بأثر تجربة احتجاز أحد أفراد الأسرة على مكانتها الاجتماعية، أو حتى تلك المرتبطة بالتكلفة النفسية والبدنية والمجهودات الإضافية التي تبذلها الأسرة للتعامل مع وضعها الجديد ذلك، إلى آخر ذلك من التكاليف.

ورغم كون هذه التكاليف منطقية ومتوقعة، فإنه من المنطقي والمتوقع أيضا من أي دولة ومجتمع حريصين على فعالية المؤسسات العقابية أن تُصرف جهود دؤوبة لبحث سبل خفض تلك التكاليف المادية والمعنوية على السواء، وتخفيف أعبائها من على كاهل أسر المحتجزين الذين يضطرون للتعامل الدوري والمستمر مع تلك المؤسسات، وذلك ليس فقط من باب الحرص على أداء المؤسسات بكفاءة، بل الحرص أيضا على حماية وتعظيم مصالح كافة المواطنين المتأثرين بسياسات منظومة العدالة والمؤسسات العقابية في دولة ما، كونهم بشكل أو بآخر «مستخدمين» لخدمات تلك المؤسسات العامة ومن ثم مستحقين لأعلى معايير الكفاءة.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للتكاليف «الطبيعية» المترتبة على الانتفاع بـ«خدمات» منظومة العدالة الجنائية، فإن الحاجة للرقابة على مستوى التكاليف المترتبة على أي خلل صارخ بتلك المنظومة تصبح أكثر إلحاحًا، خاصة عندما يرتفع مستوى التكاليف ليؤثر على حياة المحتجز وأسرته أثرًا قد يشكل في ذاته عقوبة لأفراد الأسرة غير المذنبين، أو عقوبة مضاعفة على المحتجز بما يشكل بدورها انتهاكا للقانون.

وينطلق هذا التقرير من مشاهدات عدة ظهرت في إطار عمل الجبهة المصرية لحقوق الانسان على مشروع مرصد أماكن الاحتجاز، سواء داخل السجون وأقسام الشرطة، والتي كشفت عن تكاليف عديدة تقع على عاتق المحتجزين وأهاليهم، تتعدد أسباب اضطرابهم لتحملها، لكن يجمع بينها جميعا أنها ناتجة عن خلل ما في توفير الخدمات المستحقة لهم قانونًا، وفي الحفاظ على كرامتهم الإنسانية وحقوقهم الأساسية المكفولة في الدستور والقانون واللوائح، وهو الخلل الذي سيشار إليه لاحقا بغياب الحكم الرشيد. بل أن تلك التكاليف تشكل العبء الأكبر على الأسر بشكل يؤثر على حياتهم اليومية أكثر من التكاليف «الاعتيادية» التي

١ انظر: «مرصد أقسام الشرطة»، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، تاريخ الولوج ٢٣ نوفمبر، ٢٠٢١، <https://egyptianfront.org/ar/police-stations-observatory1>؛ «مرصد السجون» الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، تاريخ الولوج ٢٣ نوفمبر، ٢٠٢١، <https://egyptianfront.org/ar/prisons-observatory>.

يتطلبها المرور على منظومة العدالة والعقوبة. كما أظهرت تلك المعلومات الأولية أيضاً لأن الطبيعة المنهجية لتلك التكاليف تعكس فلسفة ما تتعامل بها مقار الاحتجاز مع المحتجزين، تنطلق من استباحة شبه كاملة لهم، بل وربط قيمتهم كمواطنين - أي ما يتمتعون به من حقوق - بمقدار ما يستطيعون تحمله من تلك التكاليف. أي أن غياب الرشادة في الإدارة ووضع السياسات يفتح المجال لأن يتحمل المحتجزون تكلفة تأمين حقوقهم الأساسية على نفقتهم الخاصة.

ولذلك يحاول هذا التقرير رصد أو تتبع حجم وأنماط هذه التكاليف، وتبين كيف أن عدة ظواهر مثل الفساد، والإهمال المتعمد أو غير المتعمد، وانتهاكات القانون المباشرة، وعشوائية تصميم وتنفيذ السياسات تتضافر لترفع من تكلفة تجربة الاحتجاز على المحتجز وأسرته.

وأهمية ذلك تكمن أولاً في رفع جانب مسكوت عنه من معاناة المحتجزين وأسرهم. ثانياً، يسلط التقرير الضوء على تداخل ظواهر سلبية يقرّ الجميع بوجودها داخل مقار الاحتجاز، لكن يتم تناول كل منها بمعزل عن الأخرى، على الرغم من أن آثارها المتداخلة ملموسة بشكل واضح في حياة عشرات الآلاف من المحتجزين وأسرهم في مصر. ولا بد من الانتباه لهذا التداخل من أجل ضمان كرامة نزلاء مقار الاحتجاز المصرية بكافة أنواعها، وضمان كفاءة المنظومة العقابية، حيث أن ذلك لا يتم من خلال مجرد تحسين جودة المرافق ذاتها ببناء سجون ذات سعة استيعابية أكبر أو مدها بميزانيات أكبر فحسب، بل عن طريق فهم العمليات التي تؤدي لفشل مساعي إصلاح المنظومة العقابية وكيف يؤثر كل عامل على غيره.

ينقسم التقرير إلى مقدمة، ومدخل تمهيدي يناقش مفهوم غياب الحكم الرشيد ويتعرض لأبرز تجلياته داخل مقار الاحتجاز والتي أظهرتها المعلومات التي وثقتها الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، بالإضافة لمنهجية التقرير، ثم ثلاثة فصول وخاتمة. يناقش الفصل الأول التكاليف المترتبة على عدم توفير مقار الاحتجاز للاحتياجات الأساسية للمحتجزين من تغذية ورعاية صحية. أما الفصل الثاني، فيحاول رصد واستكشاف التكاليف المرتبطة بمباشرة المحتجزين لحياتهم الاجتماعية سواء مع محتجزين آخرين أو مع العالم الخارجي، وسط القيود التي تضعها مقار الاحتجاز عليهم. أما الفصل الأخير، فيناقش التكاليف المترتبة بشكل مباشر على انتهاكات لحقوق الإنسان داخل أماكن الاحتجاز بعد القبض عليهم وأثناء إخفائهم قسرياً وأثناء تجديد حبسهم. وتلخص الخاتمة نتائج التقرير وتتضمن بعض التوصيات لهيئة الرقابة الإدارية، مجلس النواب، قطاع مصلحة السجون والمجلس القومي لحقوق الإنسان.

إطار نظري:

معنى غياب الحكم الرشيد داخل مقار الاحتجاز

يرتكز هذا التقرير على مفهوم الحكم الرشيد – أو ما يسمى أيضا بـ«الحوكمة الرشيدة». وقد ازدهرت الأدبيات حول هذا المفهوم منذ تسعينيات القرن العشرين، وتعددت تعريفاته، ولكن باختصار يمكن تعريف الحكم الرشيد في إطار هذا التقرير بأنه «العملية التي تدير بها المؤسسات العامة الشؤون العامة وتدير الموارد العامة بطريقة تعزز سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)»^٢.

وقد صار مفهوم الحكم الرشيد عنصرا أساسيا من عناصر الخطاب حول التنمية الاقتصادية وإصلاح مؤسسات القطاع العام. ولعل السبب الرئيسي وراء مركزية المفهوم هو أنه لا يركز الاهتمام فقط على النهوض بالعمليات المؤسسية والمعدلات الاقتصادية، بل أنه يستدعي أيضا منظومة قيمية معينة تدور حول الإنسان والمواطن. فقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعريفه للحوكمة الرشيدة على التنمية البشرية المستدامة، أي المقاربة التي تجعل التنمية تستهدف تحسين جودة الحياة التي يحياها الناس وإثراء الفرص والخيارات المتاحة أمامهم، وخاصة الفئات الأفقر والأضعف^٣.

ويعني ذلك أن المفهوم لا يدعو للاكتفاء بتحقيق الكفاءة الاقتصادية ومكافحة الفساد المالي والإداري على سبيل المثال، بل يستند أيضا بشكل أساسي على مفاهيم المشاركة المجتمعية في صنع وتقييم السياسات، والشفافية والمساءلة، وإعلاء مبادئ المساواة وسيادة القانون. أي أنه يوجه اهتمام صانعي السياسات إلى ما يجب أن يضيفه الحكم الرشيد للمواطنين من قيم ومصالح، وكذلك يلفت الانتباه لأن عمليات تصميم السياسات ذاتها – وليس فقط مخرجاتها النهائية – يجب أن تركز على تلك القيم. ويتضمن ذلك أن عملية تصميم السياسات وخطط التنمية ذاتها يجب أن تؤدي إلى ترشيد القيم التي تمثلها المؤسسات المنوط بها تقديم الخدمات العامة، حتى تعكس قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية التشاركية^٤.

٢ «ما هي الحوكمة الرشيدة»، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تاريخ الولوج ١٤ مارس، ٢٠٢٢. <https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-2/key-issues/what-is-good-governance.html>

٣ «تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، الأمم المتحدة، تاريخ الولوج ١٤ مارس، ٢٠٢٢. <https://www.un.org/ar/esa/hdr>

4 Sam Agere, Promoting Good Governance: Principles, Practices, and Perspectives, (London: Commonwealth Secretariat, 2000), 1-6.

وعلى قدر تشعب مفهوم الحكم الرشيد، فإنه لا يستعاض عنه في معرض دراسة أوضاع مقار الاحتجاز ومحاولة تحسينها، لما يحمل في طياته من دلالات شاملة ترتبط ليس فقط بمسائل حسن الإدارة والالتزام بالقوانين وتحقيق الكفاءة المثلى، بل أيضا بالقيم التي يجب أن تمثلها المؤسسات العقابية، والأهداف المجتمعية الأبعد التي يجب أن تخدمها، ابتداء من احترام حقوق الإنسان والمساواة أمام القانون والشفافية. علاوة على ذلك، فإن هذا التشعب على تعقيده يمكن الباحثين من رؤية المحصلة الكلية لتفاعل الجوانب المختلفة لغياب الحكم الرشيد داخل منظومة مقار الاحتجاز.

اتخذ التقرير من هذا المفهوم المتشعب مدخلا رئيسيا لدراسة بعض التكاليف التي تقع على عاتق نزلاء مقار الاحتجاز وذويهم، لأن غياب الحكم الرشيد بالمفهوم الذي سبقت الإشارة إليه يعتبر مظلة تربط بشكل واضح بين الأشكال المختلفة من تلك التكاليف، والتي يمكن القول بأنها كلها نابعة من غياب الحكم الرشيد داخل مقار الاحتجاز. ولتوضيح ذلك بشكل أكبر سيناقتش الجزء التالي أبرز الأنماط التي تتخذها تلك التكاليف - التي سيعرضها التقرير في فصول لاحقة - وارتباطها بغياب الحكم الرشيد.

أبرز تجليات غياب الحكم الرشيد داخل منظومة مقار الاحتجاز

يمكن بشكل عام - وبناء على المعلومات التي سيرزها التقرير في الفصول التالية - القول بأن أبرز تجليات غياب الحكم الرشيد داخل مقار الاحتجاز والتي تؤثر بشكل مباشر على التكاليف التي يتحملها المحتجزون وأسرههم هي الفساد، وعدم تطبيق القوانين واللوائح سواء بسبب الإهمال المتعمد أو عجز الموارد، وأخيرا عشوائية القرارات والسياسات المتبعة داخل مقار الاحتجاز، بالإضافة إلى فلسفة عقابية غير رشيدة تنغذى عليها هذه الظواهر وتحول دون تواجد إرادة سياسية ومؤسسية حقيقية لمعالجتها. وكما يوضح القسم التالي، فهذه الظواهر متداخلة وشديدة الترابط ببعضها البعض في بيئة كئيبة مقار الاحتجاز، ولذلك فليس أفضل من مفهوم الحكم الرشيد كزاوية تمكن من رؤية ذلك التداخل والسعي لمعالجة تلك الظواهر على ما بينها من تعقيد وترابط.

يعرف دليل الأمم المتحدة لإجراءات مكافحة الفساد مفهوم «الفساد» بأنه:

«كل ظرف يتأثر فيه فعل الشخص - بصفته موظفا عاما أو شخصا موكلا بأداء وظيفة عامة - بمصالحه الشخصية من أجل تحصيل منفعة غير مستحقة (مادية أو غير مادية، نقدية أو غير نقدية) لنفسه أو لشخص أو هيئة أخرى. باختصار، الفساد هو إساءة استغلال السلطة الموكلة إلى الشخص لتحصيل منفعة غير مستحقة.»⁹

ويتضح من التعريف كون الفساد عقبة رئيسية أمام مساعي تأسيس الحكم الرشيد، لتقويضه قيم الشفافية والمساءلة، والمساواة أمام القانون، وإعلاء المصلحة العامة. ولذلك تربط أدبيات الحوكمة دوماً بين غياب الحكم الرشيد والفساد. ولكن هذا التعريف للفساد يعكس الربط السائد بين الفساد والمال العام والموظفين العموميين. ويحيل ذلك على إشكالية حصر الفساد في مفاهيم قانونية جامدة تركز في الغالب على وقائع الفساد الفردية وبالأخص في القطاع العام، ما يحصر تعريف الفساد في نطاق ضيق وبالتبعية أيضاً ما يتم تصنيفه ضمن جرائم الفساد.

ففي مؤسسة كالسجن أو قسم الشرطة، حيث يكون المحتجزون مكرهين على العيش وفقاً للسياسات التي تسنها المؤسسة، والتي تحول دون ممارستهم لأنشطتهم ونظم حياتهم الطبيعية، لا يمكن حصر الفساد على المستوى الجزئي\ الفردي الضيق. وذلك ليس فقط لأن الفساد ذاته قد تكون له أبعاد مؤسسية وهيكلية أكبر، بل أيضاً لأن أثر فساد الموظف العام الموكل بإدارة شؤون المحتجزين، والضرر المترتب على المحتجز ضحية الفساد، يفوق بشكل مضاعف أي آثار ضارة قد تمس ضحايا الفساد (في العموم) في سياقات أخرى. وذلك لأن طبيعة «المنفعة» التي يحول الموظف الفاسد دون تمتع ضحية الفساد بها، تكون في الغالب (كما سيأتي تفصيله) أحد حقوقه الأساسية المكفولة في الدستور والقانون. وقد أكد دليل الأمم المتحدة لمكافحة الفساد داخل السجون على أهمية التركيز على التحديات التي يتسبب بها الفساد في إدارة السجون بشكل كفاء وفعال وفي الحفاظ على حقوق الإنسان داخل السجون.

وتسلم الأدبيات الحقوقية والأكاديمية حول حقوق الإنسان بالارتباط الدقيق بين الحقوق وبين مكافحة الفساد، بسبب آثار الفساد السلبية على مبادئ المساواة والمعاملة الكريمة والحصول على الحقوق الأساسية التي تكفلها الدول لمواطنيها. ولا شك من أن الدولة المصرية على وعي بهذا الربط المسلم به بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. ففي إطار «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠»، تم تدشين الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والتي عكست صياغتها «شكليا» هذا الارتباط. فنصت على أن أحد المبادئ الأساسية التي تستند إليها الاستراتيجية هو «تعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وإرساء قيم النزاهة والشفافية لضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية»^٦. وبالشكل ذاته نصت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في مرحلتها الثانية (٢٠١٩-٢٠٢٢) على أنه من ضمن المبادئ الأساسية التي تستند إليها «احترام حقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون»^٧ وفي سبيل تحقيق أهداف كلا الاستراتيجيتين، وقع المجلس القومي لحقوق الإنسان وهيئة الرقابة الإدارية بروتوكول تعاون في ديسمبر ٢٠٢٠،^٨ كما نصت على أن الحكومة والأجهزة التابعة لها وجهات إنفاذ القانون هم من بين الجهات المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية.

ولكن على أرض الواقع، تشير الكثير من القرائن إلى أن نزلاء مقار الاحتجاز

٦ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، ٢٠٢١، ص ٦.

<https://manshurat.org/node/73991>

٧ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢، اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، ٢٠١٩، ص ٢٤. <https://bit.ly/3H7bt9N>

٨ محمد نصار، "بروتوكول تعاون بين 'قومي حقوق الإنسان' و'الرقابة الإدارية'"، مصراوي، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3mGHf67>

المصرية غير مشمولين بتلك الجهود المنصبة على مكافحة آثار الفساد على انتهاكات حقوق الإنسان، رغم أنها مشمولة باتفاقية مكافحة الفساد التي وقعت عليها مصر عام ٢٠٠٣ وصدقت عليها عام ٢٠٠٥. وفي قرار اجتماع الدول الأعضاء باتفاقية مكافحة الفساد ٤\٥ و٦\٦ عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ على التوالي، دعا المؤتمر الدول الأعضاء للتركيز على مقومات رفع النزاهة في منظومة العدالة الجنائية.^٩ فلا يرد ذكر للسجون أو مقار الاحتجاز الأخرى بشكل مستقل في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وأهدافها الرئيسية. ولا تشير الإجراءات التنفيذية الموضوعية من أجل تحقيق تلك الأهداف وقياسها إلى أخذ الطبيعة الخاصة لمقار الاحتجاز في الحسبان من قبل واضعيها، حتى فيما يتعلق بالأهداف الأكثر صلة بها (تطوير جهاز إداري كفاء وفعال، تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية، دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته، إلخ...).

أما استراتيجية حقوق الإنسان، فإنها تتعرض لحقوق المحتجزين بشكل مستقل؛ كقانونية الاحتجاز ذاته، وتطوير وتحديث منشآت السجون «في إطار التحسين المستمر في مستوى إعاشة السجناء ورعايتهم الصحية»،^{١١} أو تدريب أعضاء هيئة الشرطة وإدماج ثقافة حقوق الإنسان في متطلبات العمل الأمني،^{١٢} دون إشارة لإجراءات خاصة لمكافحة الفساد داخل مقار الاحتجاز من أجل حماية حقوق النزلاء المحتجزين لديها. رغم تنامي الاهتمام بالفساد داخل المؤسسات العقابية لأنه يضاعف من وقائع سوء المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان.^{١٣} وقد خلصت مجموعة العمل المختصة بالاعتقال التعسفي بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة إلى أن الفساد أحد الأسباب الرئيسية وراء انتهاكات حقوق الإنسان واستمرار الفجوة بين القواعد والمواثيق والقوانين وبين التطبيق الفعلي في السجون.^{١٤}

وثانيةً يؤكد هذا التقرير على أن أي مساع لتحسين حالة حقوق الإنسان بالسجون لا بد وأن تأخذ في الاعتبار دور الفساد في الانتهاكات التي تحدث داخل تلك المؤسسات، لأن مجرد سن تشريعات إضافية أو بناء منشآت ومرافق «فاخرة» ليس ضماناً كافيةً للالتزام بحقوق المحتجزين بالفعل، إذا لم يقترن بجهود حثيثة لفهم طبيعة الفساد داخل مقار الاحتجاز وكيف يتصاف مع تحديات الحكم الرشيد الأخرى كالإهمال المتعمد أو قلة الموارد ويفاقم منها في الوقت ذاته لخلق حالة من الانتهاك التام لحقوق المحتجزين.

في هذا الإطار، تحث بعض الأدبيات التي تتناول الفساد على التساؤل حول العلاقة بين الإهمال أو سوء الإدارة أو غير ذلك مما يتسبب في «تآكل مؤسسي»، وبين ما يصلح لأن يسمى «فساداً».^{١٥} ويقصد بالتآكل المؤسسي تلك العمليات التي تؤدي إلى التدهور التراكمي في جودة الخدمات التي تقدمها مؤسسة ما

9 "Signature and Ratification Status," United Nations Office on Drugs and Crime, accessed October 11, 2021. <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/ratification-status.html>

10 Handbook, op. cit., 2.

١١ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٢٣.

١٢ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٧٥.

13 Handbook, op. cit., 3.

14 Ibid., 11.

15 Seumas Miller, "Corruption," The Stanford Encyclopedia of Philosophy, ed. Edward N. Zalta, (Metaphysics Research Lab, Stanford University, 2018), <https://plato.stanford.edu/archives/win2018/entries/corruption/>

بشكل يؤثر على رسالة المؤسسة والغرض من إنشائها.^{١٦} ويخلص البعض إلى أنه في الحالات التي يكون ممكنا فيها تجنب عوامل التآكل المؤسسي، وحينما يمكن تحميل المسؤولية الأخلاقية للفاعلين بالمؤسسة - في حال علمهم بعوامل الإشكال وقدرتهم على تجنبها - فإن غضهم الطرف عن ذلك التآكل المؤسسي قد يعد ضربا من ضروب الفساد.^{١٧} ويمكن الخلوص من ذلك إلى ارتباط الإهمال المتعمد بالفساد (سواء على المستوى الفردي، كأن يتقاعس موظف عام عن تقديم الخدمة، أو المستوى المؤسسي، كأن يتم تحويل الميزانيات المخصصة لمقرات الاحتجاز ورعاية شؤون المحتجزين لمصارف أخرى على سبيل المثال).

وبالإضافة لهذا التداخل بين الفساد والإهمال المتعمد، يجب الانتباه أيضا إلى ارتباطهما بالإهمال غير المتعمد وعجز الموارد داخل مقر الاحتجاز، فعلى الرغم أن كل ظاهرة من هذه الظواهر تترتب عليها مسؤولية جنائية مختلفة، إلا أنها جميعا تتضافر لتجعل من البيئة التي يعيش فيها المحتجز بيئة خارج القانون، بل من وجهة نظر المحتجز فهي ظواهر يعزز بعضها بعضا.

فالمحتجز يودع في مؤسسة تُخصص لها ميزانية سنوية من الموازنة العامة للدولة من أجل توفير حقوقه المنصوص عليها في الدستور والقانون،^{١٨} بل تتضاعف النسبة التي تستحوذ عليها هذه المؤسسات من إجمالي قيمة الموازنة العامة للدولة مع إقرار الموازنات الجديدة كل عدة أعوام. (كانت موازنة وزارة الداخلية للعام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨ ٢٦,١٥ مليار جنيه،^{١٩} وزادت لتصبح في العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ ٥٩,٨ مليار جنيه،^{٢٠} ثم زادت في الموازنة الجديدة لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢ بنسبة ١٠٪).^{٢١} ولكن مقابل هذه الزيادات يجد المحتجز نفسه يتعرض لـ«مضار غير مستحقة» من قبل ذات الأشخاص الموكلين بتقديم تلك الخدمات والسلع العامة. وفوق ذلك يجد أمامه فرصة لرشوة أولئك الأشخاص، ليس من أجل الحصول على «منافع غير مستحقة»، بل من أجل الحصول على المنافع والحقوق التي كفلها له القانون. وقد أشار دليل الأمم المتحدة لإجراءات مكافحة الفساد في السجن إلى أن احتماليات الفساد تزيد بالفعل مع ازدياد تكس السجناء وعدم قدرة السجن على توفير احتياجاتهم الخاصة أو تعنته في ذلك.^{٢٢}

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من القرائن تدل بالفعل على استثناء الفساد

١٦ المرجع السابق.

١٧ المرجع السابق..

١٨ انظر: "موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢: الأولوية للديون والعاصمة الجديدة وكبار العاملين بالدولة.. وأقل من نصف الحد الدستوري للصحة والتعليم"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ١١ يوليو، ٢٠٢١، <https://bit.ly/3JdFiYb>
"مصر تضاعف مخصصات الدفاع والداخلية على حساب التعليم والصحة"، العربي الجديد، ١١ يونيو، ٢٠٢١.

<https://bit.ly/3JaiNUg>
نورا فخري، "دفاع النواب توافق على ٥٩,٨ مليار موازنة وزارة الداخلية والقطاعات التابعة ٢٠/٢١"، اليوم السابع، ١١ يونيو ٢٠٢٠، <https://bit.ly/33Di2T9>

19 Ahmed Elleithy, "Egypt turns jails into economic hubs to outpace inflation," Al-Monitor, November 7, 2018, <https://www.al-monitor.com/originals/2018/11/egypt-price-hikes-prison-made-products.html>

٢٠ نورا فخري، "دفاع النواب توافق على ٥٩,٨ مليار موازنة وزارة الداخلية والقطاعات التابعة ٢٠/٢١"، اليوم السابع، ١١ يونيو، ٢٠٢٠، <https://bit.ly/3qa1kDs>

٢١ محمد عبد القادر، محمد غريب، محمود رمزي، "النواب يوافق على موازنة العام المالي الجديد"، المصري اليوم، ١٤ يونيو، ٢٠٢١. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2353128>

داخل وزارة الداخلية وبالتبعية ما يخصص لقطاع السجون ورعاية المحتجزين في أقسام الشرطة ومقار الاحتجاز الأخرى، وإن كان تحديد حجم ذلك الفساد وأنماطه يفوق نطاق هذا التقرير، خاصة في ظل انعدام الشفافية. فقد كانت الوزارة إحدى الهيئات التي أشار المستشار هشام جنيّة إلى محاولة عرقلة عمل الجهاز المركزي للمحاسبات أثناء العمل على التقرير الذي نشر عام ٢٠١٦. ٢٣. كما قُدمت بلاغات للنائب العام من أجل التحقيق في عائدات ومصارف بعض الصناديق الخاصة (المعلنة وغير المعلنة) التابعة للوزارة.^{٢٤} ولا بد من تسكين مسألة حقوق المحتجزين لدى وزارة الداخلية وسط هذا الجدل الدائر حول الفساد في الوزارة.

كما أنه في ظل رجحان كفة القوة والسلطة لصالح الموظف العام في السجن، فإن امتناعه عن الالتزام بما كفله القانون للسجين من حقوق قد يعد أحيانا من ضروب الابتزاز. وقد عززت المعلومات التي حصلت عليها الجبهة من هذه الفرضية. ولذلك فقد لفت دليل مكافحة الفساد في السجون الانتباه إلى أنه في الحالات التي تكون فيها الدولة (ممثلة في إدارة السجن) غير راغبة أو غير قادرة على تحمل مسؤوليتها في رعاية السجين، وكانت الرشوة موجهة لضمان الحقوق الأساسية للسجين، فإن ذلك قد يكفي لأن تسقط المسؤولية الجنائية وإشكالية قانونية الفعل من عدمها عن الجهة التي تقدم الرشوة (السجين أو أسرته). وبسبب الطبيعة الخاصة لأماكن الاحتجاز فلا يمكن التعامل مع هذا المحتجز (الراشي) كأبي رايش آخر، فهو لا يشارك في الفساد مع المرتشي ليحصل على امتيازات عن غيره من المحتجزين، بل ليحصل على امتيازات قربية من حقوقه المنصوص عليها قانونا. ولذلك فهو ضحية لذلك الفساد هو الآخر. وامتناعه عن الإبلاغ عن الفساد لا يكون فقط بدافع من الرغبة في اكتساب اليد العليا على الموظف الفاسد أو خوفا منه،^{٢٥} بل لأن الفساد هنا مرتبط باحتمالية الحصول على بعض الحقوق، والقضاء على الفساد عند هذا المستوى المنخفض داخل المؤسسة قد يفاقم من سوء أوضاع الاحتجاز لعدد كبير من المحتجزين، بسبب السياسات المتبعة في المؤسسة ذاتها. فمشاركته في الفساد يعود عليه بتكلفة مادية تهدف لتخفيف وطأة سياسات المؤسسة ذاتها. ولذلك ففي سياق كهذا، لا يمكن دراسة ذلك الفساد على مستوى الأفراد أو بمعزل عن الإطار المؤسسي الذي يغذيه، لأن المؤسسة هي التي تخلق المناخ الذي يُحوج المحتجزين لتلك الممارسات، وهي التي تملك الأفراد العاملين بها حق التصرف في حقوق السجناء بذلك الشكل.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن بعض السياسات قد لا تنطوي بالضرورة على فساد أو تعنت مقصود، ولكنها تصب في النهاية ضد مصلحة المحتجزين وأسره لامتصاصها بالعشوائية والاضطراب، وإلى جانب رفعها التكلفة الكلية للاحتجاز بشكل ملحوظ فهي تساهم بدورها في استئثار الفساد وإساءة استخدام السلطة، وبالتالي فيما سبقت الإشارة إليه بالتآكل المؤسسي. كما أن المعلومات التي حصلت عليها الجبهة المصرية تشير إلى أن الكثير من المحتجزين لا يكونون على علم بالسبب وراء التكلفة (سواء كان فسادا أو إهمالا)، ولكن يكون من الواضح لديهم أن تلك التكاليف تقع على عاتقهم بسبب تقاعس المؤسسة عن أداء واجباتها.

٢٣ سعيد عبد الرحيم، "٦٠٠ مليار جنيه تكلفة الفساد في مصر خلال ٢٠١٥"، العربي الجديد، ٢٤ ديسمبر، ٢٠١٥، <https://bit.ly/3EkWkQG>

٢٤ محمد طنطاوي، "رقابيون ضد الفساد: 'الداخلية' تمتلك ٥ صناديق مخصص أغلبها للمنح"، اليوم السابع، ١٠ ديسمبر، ٢٠١١، <https://www.youm7.com/551489>

«معتقدش إنهم [السجن] كانوا بيصرفوا كتير يعني تقريبا السجناء في حالة اعتماد شبه كلي على نفسهم»^{٢٦}.

«المفروض [القسم] بيقدم لنا [أكل]. بس طالما في زيارات ف هو مايجيبش يعني ... هو فاتح لك الزيارات. ف انت ليه أجيبك أكل؟»^{٢٧}.

وحيث أن التقرير يسعى لقياس تكلفة غياب الحكم الرشيد من وجهة نظر المحتجزين، فإنه سيضم أيضاً التكاليف التي يفرضها عليهم التعامل مع فئة معينة من المحتجزين الآخرين، وهم فئة «النباطشية» أو المسيرين. فالمادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تنص على أن صفة «الموظفين العموميين» تندرج تحتها فئة واسعة من الأشخاص المخولين بأداء وظيفة عامة أو تقديم خدمة عامة.^{٢٨} وباعتبار أن السجناء هم فئة من المواطنين ذات احتياجات وخدمات خاصة أوجب القانون على الحكومة أداءها لهم، فإن مهام النباطشين تدخل في هذا التقرير في نطاق الخدمات العامة. لأن السجن يدخل إلى تلك العلاقة مضطراً، وتكون المؤسسة العامة (السجن أو القسم) هي من أوجب على المحتجز الاضطرار إلى النباطشي لتسيير أموره - بل وأحياناً تُمنح لذلك النباطشي سلطة معاقبة المحتجز. وهذا في حد ذاته يشكل فتحة لباب الفساد والتعدي؛ لأنه - حتى وحسب الخطاب الرسمي لوزارة الداخلية - فإن التعامل مع السجناء يستلزم الخضوع لتدريبات متنوعة متعلقة بالتأهيل، والحفاظ على حقوق الإنسان بالتوازي مع متطلبات حفظ النظام. وهذه لا تقدم لهؤلاء السجناء، بل إنهم يكونون من الأعلى تصنيفاً من حيث الخطورة حيث أنهم من أصحاب الأحكام الأكبر، ومع ذلك يتمتعون بحق التصرف بمصائر المحتجزين، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً. وقد صنف دليل الأمم المتحدة لإجراءات الوقاية من الفساد أشكال الاستغلال التي يتورط فيها أحد السجناء في فرض إتاوات على غيره ضمن الفساد بالفعل، كما أكد على تورط الموظفين العموميين ممن لهم علم بذلك،^{٢٩} وإن لم تتضمن تلك الأفعال رشوة موظفين عموميين بشكل صريح.

ولذلك فالتكاليف المترتبة على فساد أو انتهاكات ينخرط فيها بعض السجناء كـ«المسيرين» أو «النباطشية» - في سياق إدارتهم لشؤون باقي المحتجزين - داخلية في نطاق التقرير، وإن لم يكونوا من الجهات المنوط بها تصميم وتنفيذ سياسات رشيدة، لأن اعتماد إدارات مقار الاحتجاز المختلفة على هؤلاء السجناء هو بذاته نتاج سياسة معينة تنطوي على مزيج من الإهمال والفساد والعشوائية من قبل الإدارات، كما سيرد لاحقاً.

وأخيراً يرتبط كل ما سبق بالثقافة المؤسسية أو الفلسفة العقابية السائدة في مقار الاحتجاز. حيث أن المحتجز قد يتعرض لتلك «المضار غير المستحقة» إما لخدمة مصالح خاصة أو خدمة لتصور معين عن المصلحة العامة و«الأمن القومي» يرى استحقاق «المدنيين» أو من تخرجهم الدولة عن نطاق المواطنين الصالحين لما يقع عليهم من «مضار غير مستحقة». ولذلك فلتؤتي جهود تأسيس الحكم الرشيد ثمارها لا بد من الانتباه للدور الذي تلعبه تلك الفلسفة العقابية

٢٦ أ.م. محتجز سابق بسجن دمو، محادثة عبر شبكة الإنترنت، سبتمبر ٢٠٢١.

٢٧ ت.ع. محتجز سابق بقسم الضواحي ببورسعيد، محادثة عبر شبكة الإنترنت، أغسطس ٢٠٢١.

28 Handbook, op. cit., 20.

29 Ibid., 20-21.

في تقويض مساعي إصلاح منظومة مقار الاحتجاز لتعكس قيم حقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية التي تشمل نزلاء مقار الاحتجاز أنفسهم.

ومن الجدير بالذكر أن قضية غياب الحكم الرشيد في السجون لها أبعاد أخرى كثيرة يعجز التقرير عن الإشارة إليها، مثل طرق تعيين الموظفين والحراس أصحاب للكفاءة اللازمة لإدارة شؤون السجناء،³⁰ وإدارة موازنة السجون، وغير ذلك. كما أن الفساد تحديداً تكون له أبعاد أخرى غير تكاليفه، مثل الآثار المعنوية على الضحايا الذين يجدون أنفسهم معتمدين في تسيير شؤونهم على موظفين فاسدين،³¹ أو أثر على من ينخرطون في تهريب المنوعات والمتاجرة فيها داخل السجون، وما قد يؤدي إليه ذلك من تطور شبكات ابتزاز تورط المحتجزين وأسرههم في المزيد من الجرائم داخل أو خارج السجن.³²

وليس الغرض من المناقشة الحالية تتبع كل تلك الأنماط وتكلفة كل نمط منها على المحتجز بشكل مستقل أو حتى تحديد الجهات التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن تلك الممارسات. بل يسعى التقرير فقط لرصد التكاليف الكلية الناتجة عن غياب الحكم الرشيد، أي باختصار عجز أو امتناع إدارات مقار الاحتجاز عن إعلاء مصلحة المحتجزين وإدارة مؤسساتهم حسب نصوص وأهداف القانون. ويشمل ذلك أنماط الفساد الصريحة، والإهمال المتعمد، والإهمال الناتج عن زيادة أعباء المؤسسة العقابية عن طاقتها الاستيعابية، والانتهاك المتعمد والمباشر. وقدر توفر المعلومات سيوضح التقرير كيف تتداخل الظواهر التي سبقت الإشارة إليها لرفع تلك التكاليف وتقويض أي مساعٍ للإصلاح المؤسسي. وهذه تعد الخطوة الأولى الضرورية والتي ستتطلب دراسات لاحقة تسعى لدراسة كل ظاهرة بشكل أكثر تفصيلاً.

30 "Prisons," United Nations : Office on Drugs and Crime, accessed July 30, 2021, <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/prisons.html>

31 Smriti Sharma, Saurabh Singhal, and Finn Tarp, "Corruption and Mental Health: Evidence from Vietnam," Journal of Economic Behavior & Organization 185 (May 1, 2021): 125–37, <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0167268121000639>

32 Handbook, op. cit., 8.

منهجية التقرير وجمع المعلومات

اعتمد هذا التقرير على معلومات حصلت عليها الجبهة المصرية لحقوق الانسان في إطار مشروع مرصد أماكن الاحتجاز، من خلال مقابلات صوتية أجريت بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، تضمنت معلومات حول تكاليف المعيشة والرشاوى وظروف الاحتجاز بشكل عام. وبالإضافة لتلك المعلومات، أجرت الجبهة في إطار إعداد هذا التقرير سبع مقابلات إضافية معمقة عبر شبكة الإنترنت استهدفت إبراز الجوانب المتعددة للفساد والرشاوى والأعباء المادية المختلفة المترتبة على تجربة الاحتجاز ورسم صورة أوضح لها. وقد أجريت تلك المقابلات الإضافية بين أغسطس ٢٠٢١ وديسمبر ٢٠٢١، مع اثنين من المحامين الحقوقيين، بالإضافة لزوجة محتجز حالي، وأربعة محتجزين سابقين مروا بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٩ على سجون استقبال طرة، القناطر نساء، المنصورة نساء، والفيوم العمومي (دمو). ومن خلال تلك المقابلات الهاتفية توفرت معلومات بشأن نطاق الفساد وأنماطه داخل مقار الاحتجاز التالية:



- سجن استقبال طرة
- سجن الزقازيق العمومي
- سجن الفيوم العمومي
- (سجن دمو)
- سجن القناطر للنساء
- سجن برج العرب
- سجن بورسعيد للنساء
- سجن جمصة
- شديد الحراسة
- سجن شبين الكوم العمومي
- سجن شديد الحراسة
- «١» بطرة (العقرب)
- سجن شديد
- الحراسة «٢» بطرة
- سجن طنطا العمومي
- سجن عنبر الزراعة بطرة
- سجن ليمان أبو زعبل ٢
- سجن وادي النظرون
- قسم شرطة الجمالية
- قسم شرطة الضواحي
- قسم شرطة العاشر
- من رمضان
- قسم شرطة المرج
- قسم شرطة الهرم
- قسم شرطة بولاق الدكرور

- قسم شرطة دار السلام
- قسم شرطة ثان ٦ أكتوبر
- قسم شرطة قصر النيل
- قسم شرطة ثان المنتزه

ولا بد من التنبيه على أن غالبية من تمكنت الجبهة المصرية من التوثيق معهم كانوا جميعاً قد احتجزوا على خلفية اتهامات «سياسية»، وكانوا من أسر ميسورة الحال بدرجات متفاوتة. ولذلك فقد كان لديهم جميعاً قدرة أكبر على تحمل تكلفة إيجاد بدائل عن الخدمات التي يفترض أن تقدمها مقار الاحتجاز التي مروا عليها وتحمل الأعباء المادية للفساد سواء أخذت شكل الرشاوى أو الإتاوات أو غير ذلك. وقدر الإمكان حاولت المقابلات سؤال أولئك المحتجزين عن مشاهداتهم لغيرهم من المحتجزين غير المقتدرين، إلا أن ذلك بالطبع لا يكفي للإلمام بالتكلفة كما يتحملها المحتجزون من خلفيات اجتماعية أشد فقراً. ومع ذلك فإن المعلومات التي وفرها المحتجزون الذين تحدثت إليهم الجبهة المصرية مفيدة لأنها تمكن من قياس «سعر» تأمين الحقوق الأساسية في مقار الاحتجاز والتي كفلها القانون، حيث أن الفئات الأضعف لا يتأتى لها ذلك، بينما يحصل المحتجزون من فئات أكثر ثراء على امتيازات إضافية لا ينص عليها القانون، وبالتالي فإن التكاليف التي يتحملونها للحصول على تلك الامتيازات ليست بسبب غياب الحكم الرشيد بل هي من الفساد الذي يفاقمه.

وأخيراً، فإن بعض التكاليف المشار إليها في الفصول التالية توقع على المحتجزين خارج مقار احتجازهم، وغالباً في النيابة. ولكنها ترد بالتقرير لكونها مرتبطة بسياسات تتبعها مقارات الاحتجاز ذاتها التي يودع المحتجزون على ذمتها. ويجب التنبيه إلى أن بعض المؤسسات العامة الأخرى التي يضطر المحتجزون للتردد عليها، مثل «التخشيبية» و«الحبسخانه» في المحاكم أو النيابة تكون ظروفها هي الأخرى غير آدمية ويسري عليها ما يسري في مقار الاحتجاز الأخرى من اضطراب المحتجزين لدفع الأموال مقابل تحسين ظروفهم أثناء تواجدهم بها. إلا أن تلك المقارات تقع خارج نطاق التقرير.

ولسلامة الأشخاص الذين أدلوا بشهاداتهم للجبهة المصرية، تم الاستعاضة عن أسمائهم بأحرف أولى لأسماء مستعارة.

الفصل الأول: الاحتياجات الأساسية للمحتجزين

يتناول هذا الفصل أثر غياب الرشادة في تقديم الخدمات المعيشية الأساسية المؤكدة لإدارات مقار الاحتجاز المصرية، وتحديد التغذية والرعاية الصحية، على التكاليف المعيشية التي يتحملها نزلاء تلك المقار.

أولاً: التغذية

ينص قرار وزير الداخلية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٩٨ على معايير محددة للغاية لتغذية السجناء في السجون العمومية والليمانات والسجناء «تحت التحقيق». ولا يفهم من هذا النص ما إذا كانت أقسام ومراكز الشرطة والسجون المركزية تدخل في هذا التصنيف، خاصة وأن بعض المحتجزين المحكوم عليهم يقضون أجزاء من محكومياتهم داخل تلك المقرات. ولكن حسب نص المادة ١ مكرر من قانون السجون، فمن المفترض أن كل من تُسلب حريته يودع بأحد السجون أو «الأمكن التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الداخلية [وأن] وتسرى عليها جميع الأحكام الواردة في هذا القانون». ويعني ذلك أن كل من هو محتجز بشكل قانوني يجب أن يتمتع بالحقوق المنصوص عليها في مواد القانون ولائحة تنظيم السجون. وإن كان الاحتجاز داخل أقسام الشرطة يقع في مساحة رمادية من حيث قانونية الاحتجاز بتلك الأمكن وأهليتها لاستقبال المحتجزين،^{٣٣} فإن ما يحدث من إيداع المحتجزين داخل الأقسام بأوامر من النيابة في أحيان كثيرة يشير إلى اعتراف الدولة بقانونية الاحتجاز بداخلها، ما يعني أن عليها أن تشمل بمواد القانون.

ينص القرار على أن يصرف للمحتجزين ثلاث وجبات يوميا. يحصل المحتجز الواحد في وجبة الإفطار على خبز وحلاوة طحينية (٥٠ جم)، بالإضافة لـ ٥٠ جم من الجبن أو الفول أو بيضتين. أما وجبة الغداء فينص القرار على أن يستلم المحتجز يوميا رغيف خبز، و ١٥٠ جم من الخضار الطازج، و ٠,٥ جم من التوابل، و ١,٥ جم من البصل المجفف، و ٦ جم من ملح الطعام، و ٣٠ جم من ملح الطعام. وتختلف الأصناف المقدمة بجانب هذا التعيين اليومي لتتراوح بين العدس والفول والجبن والأرز أو المكرونة، واللحوم، والخضار المطبوخ، والطماطم المخصصة للطهي،

^{٣٣} وثقت الجبهة عدة وقائع مباشرة أمرت فيها النيابة بالإبقاء على محتجزين من مختلف الفئات (تشمل النساء والقصر) داخل أقسام الشرطة لعدة أشهر.

والفاكهة. أما العشاء فينص القرار على أن يستلم المحتجز يوميا خبزا مع ٥٠ جم من الفول أو العدس أو الجبن. كما ينص القرار على أن «يقدم الطعام جيد الإعداد والطهي والأصناف المطهية ساخنة»، وأن تضاعف الكمية المقدمة من اللحوم في الأعياد والمناسبات الدينية، وأن تضاعف كمية الفاكهة المقدمة لكل مسجون في أول أيام عيد الفطر. وبينما لم يتطرق القرار إلى طريقة تقديم الطعام، فإن هذا الأمر لا شك مشمول فيما كفله القانون والدستور من حفظ كرامة المواطنين. كما أن بعض السجون - خاصة تلك المبنية حديثا كسجن شديد الحراسة ٢ بطرة - قد تكون بها بعض المرافق المخصصة كأماكن لتناول الطعام خارج الزنازين.

وتتطرق اللائحة أيضا للاحتياجات الغذائية الخاصة لبعض فئات المحتجزين، كمرضى السكر والدرن والكبد والكلية وغيرها من الأمراض، والنساء الحوامل والمرضعات، والأطفال المصابين للأمهات الحاضنات، والأطفال الرضع من سن ٦ أشهر حتى سنة، والمسجونين المصنعين بالأفران أو الصرف الصحي، إلخ... فتتص على أن تزيد كميات بعض الأصناف التي تقدم إليهم، وأن تُمنع أصناف أخرى تماما، كالبيض في حالة مرضى السكر.

أما في الواقع، فتتراوح أصناف وكميات الطعام التي تقدم للمحتجزين بأماكن الاحتجاز المختلفة. في أقسام الشرطة، أوضحت المعلومات التي حصلت عليها الجبهة المصرية أن الأقسام تتراوح فيما بينها، بين أقسام لا تقدم للمحتجزين أي طعام على الإطلاق، وبين أقسام تقدم الخبز والجبن فقط، وأقسام تقدم بعض أصناف الطعام المطبوخ بكميات قليلة جدا وريئة الجودة لا تكفي احتياجات المحتجزين. ويشير هذا التفاوت إلى أن هناك موازنات تخصص بالفعل لأقسام الشرطة لتوفير الطعام، إلا أنها لا تستغل على الإطلاق أو تستغل استغلالا سيئا ينزل بجودة الطعام المقدم دون المستوى المنصوص عليه قانونا.

أما السجون فتلتزم بشكل أكبر بتقديم وجبتي الإفطار والغداء يوميا للمحتجزين، ولكن لم تدف أي معلومات وثقتها الجبهة المصرية في إطار مشروع مرصد السجون بقيام أي سجن بتقديم وجبة العشاء،^{٣٤} ما يستدعي التساؤل أيضا حول ما إذا كانت هناك موازنة تخصص لتلك الوجبات دون أن تجد طريقها للسجناء. بالنسبة لوجبة الإفطار، تتفاوت الكميات المقدمة للمحتجزين في السجون، إما من سجن لآخر (كأن يقدم سجن ثلاثة أرغفة خبز ذات حجم مناسب يوميا للمحتجز وسجن آخر رغيفين صغيري الحجم)، أو من في بعض الأيام عن أيام أخرى (كأن يقدم السجن ثلاثة أرغفة خبز خلال الأسبوع ويقدم رغيفي خبز فقط يوم الجمعة).^{٣٥} كما تتفاوت جودة الخبز والأصناف المقدمة بجانبه كالجبنة والفول والمربي والحلاوة، وكذلك جودة الخضروات التي تقدم للمحتجزين، حيث تكون في بعض الأيام طازجة، وفي أيام أخرى تقدم لهم وقد قاربت على الفساد تماما.

«[التعيين] كنا بناخده، بس هو استخدام لومفيش أكل تاني يعني. الصبح كانوا بيحبوا فول برده محدش كان بياكل منه. وكانوا بيحبوا أعتقد لحمة مرة في الأسبوع يمكن. وفي حاجات اللي هي بتبقى زي الجبنة

٣٤ وذلك باستثناء سجن الكيلو ١٠ ونص، حيث أفادت المعلومات بأن التعيين لا يقدم فيه على الإطلاق.

٣٥ ه.ع، محتجزة سابقة بسجن القناطر للنساء، محادثة عبر شبكة الإنترنت، نوفمبر ٢٠٢١.

أو الحلاوة دي برده كانوا بيحبيوها ... [الكميات] في حالتنا مكانوش بيتعاملوا بالنسبة للواحد. بيتعاملوا بالنسبة للزنزانة. ف فول يكفي الناس. يعني ممكن تقوي وجبة فول أو طبق فول. رغيفين مثلا. قطعة حلاوة جبنة بقى مش كل واحد يعني. ٤ ٥ علب للعشرين واحد مثلا.»^{٣٦}

«كانوا بيدونا بار حلاوة كدا بار واحد في اليوم ... كان فيها زيت كثير أوي وكانت غامقة ومسكرة بشكل غبي ... [الخبز] كان وحش جدا كان بيحبي تلبك معوي أصلا. عارفه العيش الأبيض الشامي؟ كان زيه كدا بس هو بقى أتخن ولما تيجي تاكليه بتمضغيه بصعوبة.»^{٣٧}

أما بالنسبة لوجبة الغداء المطبوخ الذي تقدمه السجون - والذي يقوم على طبخه سجناء متصنعون - فقد أشارت كل المقابلات إلى أن المحتجزين المقتدرين يمتنعون عن الأكل منه بسبب سوء جودته وقلة نظافته. فأشارت المقابلات إلى أن السجناء يستلمون اللحوم جافة وسيئة الرائحة والملمس، كما أن أصناف الخضار تقدم غالبا مسلوقة وحسب دون أي إضافات من التوابل أو الصلصة، وكثيرا ما تكون مهروسة ومطبوخة زيادة عن اللازم. ولم يرد استثناءات على هذه القاعدة إلا في سجن كسجن طرة تحقيق (قبل ترحيل المحتجزين منه مؤخرا)، حيث أفاد محتجز سابق بالسجن أن بعض طعام التعيين كالرز أو اللحم كان يصلح لأن يُعاد طبخه من قبل المحتجزين ثانية بإضافة التوابل أو الصلصة إليه أو سلقه لفترات إضافية.^{٣٨}

وتناقض هذه المعلومات الصورة المتداولة التي يتباهى بها مسؤولون بوزارة الداخلية حول المنتجات الغذائية التي تصنع داخل السجون، والتي حسب تلك الروايات تكون عالية الجودة وتباع في منافذ بيع وزارة الداخلية بأسعار زهيدة للمواطنين. فإن صح ما صرح به رئيس قطاع السجون الأسبق اللواء أشرف عز العرب من أن المواشي التي تُرعى بمزارع السجون هي مصدر اللحوم التي تقدم للسجناء،^{٣٩} فلا بد من تفسير سوء جودتها بأغلب السجناء مقارنة بما يُباع في الخارج. ولا بد من تفسير تناقض هذا مع تصريح اللواء مصطفى باز رئيس قطاع السجون الأسبق بأن «مشروعات تربية الدواجن والنعام [بالسجن هي] من أجل الربح وليس لإطعام المساجين».^{٤٠} وفي الحالتين، فإن ذلك يعد تريبا على حساب حق السجناء في الحصول على طعام مستوف للشروط الصحية التي نص عليها القانون.

وفي العموم لا يأكل من ذلك الطعام سوى المُعدمين من السجناء الذين ليس بمقدورهم شراء الطعام أو المواد الخام للطبخ، ومن لا يستقبلون الزيارات من ذويهم، وفي بعض السجون لا يكفي هذا الطعام - على رداءته - الفئة المُعدمة من السجناء التي تضطر إليه.^{٤١}

٣٦ أ.م، محتجز سابق بسجن دمو، محادثة.

٣٧ ه.ع. محتجزة سابقة بسجن القناطر للنساء، محادثة.

٣٨ خ.س، محتجز سابق مر على سجن استقبال وتحقيق طرة، محادثة عبر شبكة الإنترنت، سبتمبر ٢٠٢١.

٣٩ أشرف عمران، "رئيس 'السجون': المصلحة لديها اكتفاء ذاتي من الصناعات .. ونطبق معايير 'منظمة الغذاء'،" الأهرام، ١١ نوفمبر، ٢٠١٩، <https://gate.ahram.org.eg/News/2323836.aspx>

٤٠ محمود البدوي، "رئيس قطاع السجون الأسبق: السجن لا يتقاضى راتبا شهريا"، الوطن، ١٩ ديسمبر، ٢٠١٨، <https://www.elwatannews.com/news/details/3878526>

٤١ أكدت عدة شهادات حصلت عليها الجبهة أن كميات كبيرة - قد تقارب ربع الكمية المقدمة - من طعام مطبخ السجن تُهدر يوميا بعد تسليمها للسجناء بسبب عدم صلاحيتها للأكل، وهذه الكميات المهذرة تمثل بدورها تكلفة أخرى تستنفد ميزانية وزارة الداخلية بسبب عجز إدارات السجون عن استغلالها بالشكل الأمثل لتكفي احتياجات السجناء بالفعل.

«في ناس ما بتزورش ومحدث يعرف عنها حاجة، ف هي لو جالها ايه هتاكله. بعدين كمية قليلة جدا على العنبر. اللي شففته [أن الأكل] مكانش بيترمي دا كان بيتخطف ... أساسا ما بيكفيش. بقولك بيحبوا الجردل بتاع البويا دا ١ أو ٢ أو ٣ يوم ما الدنيا عدت معهم على عنبر فيه ٢٠٠ ٣٠٠ واحدة. هتأكل مين ولا مين؟»^{٤٢}

«الجنائين معظمهم مكانش بيحبهم زيارات أصلا... معظم الناس دي بتقضي بقى أكل التعيين. بيعملولة عملية تصنيع من أول وجددي يحط عليه ملح يحط عليه مياه بحيث أنه يطلعها حاجة شبيهة بالرز يعني. اللحمه برده يقعد يغيرها وياكلها.»^{٤٣}

وقد وثقت الجبهة المصرية معلومات تفيد بأن إدارات السجون تكون على علم تام برداءة طعام مطبخ السجن، ومع ذلك لا تتخذ أية إجراءات من أجل تحسين جودته. فأشارت المعلومات إلى أن رئيس المباحث بأحد سجون النساء كان يأمر 'النباطشية' المسؤولة عن العنبر - وتكون محتجزة على خلفية تهمة «جنائية» - بأن تمنع المحتجزات على خلفية تهم «سياسية» من تناول طعام «التعيين» الذي يقدمه السجن حرصا على صحتهن.

«النباطشية قالت لي السياسي مياكلش من الأكل دا. فقلت لها طب أنا عايزة أدوقه قالت لي لا عشان انتو معدتكم ما بتستحملش الأكل دا فمش هاتستحمليه... فانا قعدت اتكلم معها وحصل شد وجذب قالت لي خدي بس انا قتلتك عشان ما يحصل مشكلة. بالضبط خدت معلقتين مكملتش الثالثة لقيت بطني قلبت ونزلت رجعت كل اللي في بطني. بعد كدا راحت لرئيس المباحث قالتله دا هي رجعت. قال لي انت كلتي من الأكل دا ليه؟ أنا موصي [أن] السياسي النباطشية تعمل لهم أكل وتدهولهم لو هم مش معهم ... متاكلش الأكل دا تافي. وخلاها تديني برشامة من معها مش عارفة برشامة ايه ... الأكل دا كان الجنائي بياكله عادي ... بعدها سمعت بقى من الناس الجنائين؛ هم قالوا انتو ما ينفعش تاكلوا الأكل دا خالص ... ورئيس المباحث يقول السياسي مياكلش الأكل دا خالص ... كانوا بيشوفوا ان احنا فرافير فمعدتنا ما تستحملش الأكل دا وبتتعب. والظاهر أن مكنتش أول حد ... ممكن جودة الحاجة مش كويسة. لو مثلا - ساعات الطماطم كانت تجيلنا متفعضة وتيجي فيها بايظ فاحنا كنا ننقيه ونرميه - لو الأكل دا اتطبخ به ما طبيعي هاتعب. لو الاكل اتطبخ بمياه السجن طبيعي هاتعب.»^{٤٤}

بل إن بعض المحتجزين السابقين أفادوا بأن مرافق السجن كانت تعد طعاما «خاصا» للضباط وأفراد الشرطة والمخبرين ليستهلكوه أثناء العمل أو ليعودوا به إلى منازلهم. ويفرض أن ذلك أحد المميزات الذي تمنحها الوزارة للضباط وأفراد الشرطة، فالجدير بالذكر هنا هو إمكانية تقديم منتجات عالية الجودة داخل مرافق السجن، ما يبعث على التساؤل عن سبب عدم تقديم ذلك للسجناء. كما أفادت الشهادات في أكثر من سجن أنه كانت تتداول أخبار بين المحتجزين عن أن بعض أمناء الشرطة والضباط كانوا يختلسون من المواد الخام التي تأتي لمطبخ السجن من أجل إعداد الطعام للسجناء كالأرز والخضار وغيرها.

٤٢ ه.ع. محتجزة سابقة بسجن القناطر للنساء، محادثة.

٤٣ خ.س، محتجزة سابق مر على سجنى استقبال وتحقيق طرة، محادثة.

٤٤ محتجزة سابقة بأحد سجون النساء، محادثة عبر شبكة الإنترنت، يوليو-ديسمبر ٢٠٢١.

«مخبز العيش دا كان بيطلع عيش كويس جدا اللي هو الأبيض الكبير دا. بياخده هو بقى الضباط وأمناء الشرطة وكدا. وبعد كدا بيطلع عيش سيء جدا - هو نفس المخبز - للسجناء. فمش عارف ممكن يكون مثلا الخامات اللي بيستخدموها أقل أو يعملوها بشكل أسوأ أو مش عارف ازاي ... أنا شفقتهم وهم بياخده. أبقي نازل الجلسات مثلا كنت باشوفهم وهم طالعين من السجن معهم عيش أو كدا كان بيبقى شكله حلو يعني ... أو واخده معه مروح البيت.»^{٤٥}

«احنا كان عندنا اعتقاد جوا إن إدارة سجن استقبال طرة بتحاول تبيع الأكل بتاع المساجين عن طريق إنهم يدوهم أكل فاسد جدا محدش هاستخدمه. ف يتعمل حلة رز واحدة تلف عالغبر كله محدش ياخدها ف ببقى اسمنا التعيين لف عالمساجين كلهم. كانوا بيحبيوا أكل رديء جدا جدا لو عيل صغير هايعرف يعمل رز ... رز حب وعليه مياه. دا مش رز أصلا مفيش رز في العالم بيتطبخ بيبقى حب وعليه مياه. هو مطبخهوش هو غسل الرز وبعتهولك. عشان يقولك دا النظام. وفي قطة مثلا تلعب فيه عشان محدش ياخذ خالص. ف يتقال يا جماعة عملنا رز ورز كثير ف كينا منه كثير ... الفكرة كلها إن ايه اللي يخلي مسجون زيه يطلع الأكل سيء بالشكل دا غير أنه عنده تعليمات يعمل كدا؟ والتعليمات ليه؟ كلها استنتاجات مفيش معلومة محددة. يا جماعة طب هاتولنا الأكل في ونطبخ احنا. مش هاينفع لا، تاخده مطبوخ. ليه طب لو ليا نصيبي ادبوني. لا تاخده مطبوخ.»^{٤٦}

ولهذا السبب أفاد كل من وثقت معهم الجبهة المصرية - سواء بشأن الأقسام أو السجنون - أنهم كانوا يتحملون بأنفسهم تكلفة الحصول على طعام صحي ونظيف أثناء فترة الاحتجاز، وأن تكلفة الحصول على الطعام الكافي يوميا مثلت العبء المادي الأكبر عليهم وعلى أسرهم أثناء فترة الاحتجاز.

في الأقسام، لا يوجد أمام المحتجزين وسيلة للحصول على الطعام سوى زيارات الأهالي أو الشراء على حسابهم الخاص من بوفيات أو كافتريات قريبة من الأقسام، حيث لا يسمح فيها بأية أجهزة أو أدوات لإعداد الطعام «وجبة في اليوم مش هاتكفيني وانا اهلي بيجوئي يوم ويوم. فانا هاحتاج فلوس تبقى معايا. ف بيدوني ٥٠٠ جنيه تبقى معايا في الأسبوع ... عشان لو عُزت (أردت) أجيب حاجة من العساكر. أكل ولا حاجة.»^{٤٧}

أما في السجنون، يعتمد المقتدرون من المحتجزين على الطعام الذي يحضره أهاليهم في الزيارات، أو الطعام الذي يتاح لهم شراءه بمالهم الخاص من كافتريا أو بوفيه (داخل السجن أو خارجه)، أو ما يسمى بطعام «المعيشة» حيث تتشارك مجموعة من المحتجزين في إعداد الطعام سويا عن طريق تقسيم التكلفة المادية لمستلزمات الطبخ وشرائها إما من كانتين السجن أو عن طريق الأهالي، وقد يخفض ذلك التكلفة بنسبة ٥٠٪.

بالنسبة للطعام الذي يحضره الأهالي في الزيارات، فعادة ما يقوم أهالي نزلاء الزنزانة الواحدة («السياسيين» غالبا) بتوزيع عبء إعداد الطعام فيما بينهم،

٤٥ أم، محتجز سابق بسجن دمو، محادثة.

٤٦ خ،س، محتجز سابق بسجني استقبال وتحقيق طرة، محادثة.

٤٧ أ،ص، محتجزة سابقة بقسم المرج، محادثة عبر شبكة الإنترنت، يوليو ٢٠٢١.

بحيث تتولى أسرة محتجز أو اثنين توفير الطعام للزنازة كاملة في يوم الزيارة الخاص بهم، وبذلك تضمن الأسرة دخول طعام صحي لذويهم يوميا.^{٤٨} ويعني ذلك أن الأسرة تكون مكلفة بتوفير طعام يكفي ما بين ١٥ و ٣٥ محتجزا في المتوسط هو عدد نزلاء الغرفة الواحدة. ويتوقف عدد المرات التي يتعين فيها على الأسرة إعداد هذه الكمية الكبيرة من الطعام على عدد المحتجزين بالغرفة. فأفادت شهادة محتجزة سابقة بسجن القناطر للنساء أن أسرتها كانت تضطر لإعداد هذه الكمية بشكل أسبوعي، ما كان يكلف الأسرة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ جنيه للطعام المطبوخ فقط كل أسبوع. بينما أفاد محتجز سابق بسجن دمو بالفيوم أن أسرته كانت تضطر لإعداد تلك الوجبة الجماعية - بنفس التكلفة تقريبا - مرة واحدة في الشهر. وبالإضافة لتلك الوجبات الجماعية، يتكلف الأهالي أيضا توفير الأطعمة الخاصة بالمحتجز ذاته، ككميات محدودة من الخضروات والفاكهة والحلويات والأطعمة المغلفة.

ومن الجدير بالذكر أن لهذا الطعام الذي يحضره الأهالي من الخارج تكاليف مستترة. فبالإضافة لتكلفة المستلزمات الخام اللازمة للطبخ، يتحمل الأهالي تكلفة إضافية لتغليف تلك الكميات الكبيرة من الطعام ونقلها إلى السجن. ومن بين تلك التكاليف:

- حافظة طعام 'أيس بوكس' (١٠٠-٣٠٠ جنيه)
- حامل التسوق.

«زي شنطة بعجل. في ناس كتير جايبها بس اللي بيبقوا أمهات أو كذا مش قادرين يشيلوا الحاجة ... ودي أكيد غالية طبعا جدا. لو كانت الحافظة العادية بـ٣٠٠ جنيه فأكيد دي مثلا داخله لها في مبلغ ممكن ٦٠٠.»^{٤٩}

- أكياس بلاستيكية صغيرة الحجم لتخزين الطعام (٠,٥٠ كجم بـ١٥ جنيها)
- أكياس بلاستيكية متوسطة الحجم لحمل مستلزمات الزيارة (٠,٢٥ كجم - ١٠ أكياس - بـ١٥ جنيها)

«قوي بنستخدم في المرة حوالي ٦٥ [شنط] كدا..... لأن هي مش شنطة قوية في الآخر هي بلاستيك ونقعد بقى نتحشر في طوابير ونتحك في حاجات ... بعدين قبل التفتيش النهائي اللي خلاص بعدها هاندخل بنقوم مغيرين كل الشنط حاطين الحاجات في شنط جديدة لأن بتبقى حالتها بقت كرب يعني. فقوي في المرة ممكن نستهلك ١٠ [أكياس أو] أقل شوية.»^{٥٠}

- علب بلاستيكية لحفظ الطعام.

«إنت بتاخدي مثلا في المرة حوالي ٤ عبوات. لحوم على اثنين والخضار ولو في حاجة كمان. وأحيانا بنحط الفاكهة فيها كمان عشان ماتتفحصش لأن طبعا كتر الشيل والحط طول اليوم بيفحص الفاكهة لو هي مثلا موز أو حاجات من اللي ممكن تتفحص ... في المتوسط بيكونوا ٤ عبوات وطبعا اللي بيطول في المدة [الاحتجاز] بتتكسر وبتنهدل. وإنت مش بتجيبني ٤ عبوات بس بتضريرهم في اثنين لإن في مجموعة بيبقوا عنده جوا ومجموعة عندك ... في المتوسط ٨

٤٨ فيما عدا أيام الجمعة التي لا يسمح فيها بالزيارات.

٤٩ ي.ن، قريية محتجز بسجن جمصة شديد الحراسة، محادثة عبر شبكة الإنترنت، أغسطس ٢٠٢١.

٥٠ المرجع السابق.

عبوات. العبوة على حسب حجمها بس قولي الأسعار من ٤٥ لثلاثا ٧٠ أو حاجة.»^{٥١}

- بكرات قصدير أو سلوفان لتغليف الطعام.
- أطباق وأكواب بلاستيكية لتناول الطعام.

وذلك بالإضافة لتكاليف المواصلات، والتي قد لا تحتسب فعليا من التكاليف المترتبة على الإهمال في ذاتها، إلا أن اضطرار الأهل للزيارات بشكل دوري هو ذاته بسبب هذا الاعتماد الكبير عليهم من قبل المحتجزين. كما أن نقل تلك الكميات الكبيرة من الطعام – بالإضافة لمستلزمات الزيارة الاعتيادية – يضطر الأهالي إلى استئجار سيارات نقل خاصة. فبالنظر لكل المقابلات التي أجرتها الجبهة المصرية، لا تقل تكلفة تأجير المواصلات الخاصة زهابا وإيابا عن ٣٠٠ جنيه، وتصل في أحيان كثيرة إلى ١٦٠٠ جنيه، تتحملها الأسرة الواحدة منفردة أو تتقاسمها عدة أسر تستأجر سويا لخفض التكلفة. وهي تكلفة واحدة سواء كان المحتجز في قسم شرطة أو سجن، إلا أن تكلفة مواصلات الزيارات تكون أعلى في الأقسام بسبب زيادة الزيارات عن زيارة واحدة في الأسبوع.

وترفع من التكاليف أيضا السياسات التي تضعها السجون والأقسام، بدءا بالتخبط في أصناف وكميات الطعام المسموح بدخولها في الزيارات، ومرورا بغياب أو رداءة المرافق المخصصة لحفظ الطعام داخل السجن، والتي لا تؤدي فقط لهدر كميات من ذلك الطعام إذا لم يستهلكها المحتجزون في نفس اليوم، بل أيضا تؤدي لتدني قيمته الغذائية.

«فكرة ترجيع الحاجة [منعها] نفسها مكلفة جدا ... خصوصا في الأكل لما نرجع به بيكون باظ خلاص ... في الصيف الحر دا أصلا عايزة أقولك أنه هو بيدخل حاليا خامم [فاسد] لو مش محطوط في حوافظ أو مش متغلف كويس. ما بالك بقى أن حد يرجع به ٤ أو ٥ ساعات ثاني أو ساعتين راجع. هو نازل به من الساعة ٧ [صباحا] راجع به بعد العشاء. طبيعي أنه الأكل يخم [يفسد] ... والمنع دا برده أحيانا بيبقى عشان الحاجات دي موجودة في كانتين السجن أو كانتين السجن جابها جوا. اللي هو نتفاجأ المرة دي أن مثلا كذا دا مش هايدخل مع إنه عادي. طب ليه في ايه؟ أصله جوا في الكانتين.»^{٥٢}

«مفيش حاجة اسمها أكل صحي في السجن مبدئيا حتى لو جاي من برا. ليه؟ ... أهلي بيجولي قدام السجن الساعة ١١ [صباحا]. معهم مطبوخ ومش مطبوخ. والحاجات اللي كانت بنتشال [للتخزين والاستهلاك في أيام أخرى] مينفعش تكون خضار هي يا لحوم يا فراخ [مجمدة] ... ف بتفك. ولما بشيلها في السجن، التلاجة في السجن مابتجمدش بس بتسقع. وكانت بتبقى مليانة صراصير ... بالنسبة للأكل المطبوخ اللي جايينه. مثلا من ١١ لحد ٤ أو ٣ لما بشوفهم باقعد معهم ساعة وبادخل بالأكل، دخلنا في الساعة ٥. الأكل يدوب بالحقه بالعافية قبل ما يبوظ عشان أكل منه. ف مفيش حاجة اسمها أكل صحي. حتى اللي بنطبخه بنطبخه على سخانات كهرباء. مش صحية مابتسويش الأكل كويس. مفيش حاجة اسمها أكل صحي في السجن خالص.»^{٥٣}

٥١ المرجع السابق.

٥٢ المرجع السابق.

٥٣ ه.ع، محتجرة سابقة بسجن القناطر للنساء. محادثة.

أما كافتريا السجن، فبينما تكون الأصناف المتواجدة فيها قريبة في المتوسط من جودة الطعام الجاهز خارج السجن، إلا أن أسعارها تكون ضعف الأسعار خارج السجن على الأقل «لو مثلاً هاجيب برا ... وجبة رز وربع فرخة وشوية سلطة دي في السجن كانت بتتباع جوا ب١٢ و١٣٠ جنيه.»^{٥٤}



أمين شرطة يمنع دخول زيارات لمحتجزين لوجود محتوياتها في كانتين السجن

وتضيف سياسة السجون في تسعير المنتجات المتوفرة بكانتين السجن، ومنع دخول الأصناف الموجودة فيه لإجبار المحتجزين على الشراء منه، إلى تكلفة الحصول على الطعام. حيث الأسعار بكل السجون أعلى من الخارج بنسب تتراوح بين ٥٠٪ و ٣٠٠٪. بل أنه في بعض السجون لم يكن بإمكان المحتجزين أصلاً معرفة الأسعار، حيث كانوا فقط يوصون المسير النباطشي المسؤول عن تجميع طلبات الكانتين بإحضار بعض المتسلزمات، فيشتريها ويرجع إليهم بها دون تمكنهم من معرفة ما إذا كانت الأسعار التي يخبرهم بها صحيحة. كما أن جودة المنتجات المتوفرة تكون في بعض السجون أسوأ بكثير مما يحضره الأهالي على حسابهم الخاص.

وقد أفاد أغلب المحتجزين السابقين أن إدارات السجون (المأمور أو رئيس المباحث) هي المسؤولة عن تسعير منتجات الكانتين. وأشار عدد قليل منهم إلى أن ربح الكانتين يذهب إلى الضباط بالإدارة بصفتهم الشخصية. أما سجن مثل طرة شديد الحراسة ٢، فقد أشر محتجز سابق به أن الكانتين كان يدار بشكل كامل من قبل مسير جنائي يحتفظ بالربح لنفسه بشكل كامل.

«علبة البسكوت برا [كانت] بجنيه أيامها [عام ٢٠١٦]. في السجن مثلا ب٢ جنيه، ٣ جنيه. لدرجة حتى إدارة السجن كانت بتمنع الحاجات دي من برا عشان نشترى من الكافتريا ونفيع المأمور ... المسؤول عن الكافتريا والحاجات دي كلها المأمور. بيبقى واقف فيه واحد مسجون ويبيدي فلوسه لإدارة السجن ... فالمأمور بيمنع كل السلع اللي بتتباع في الكافتريا أنها تخش في الزيارات. مكن الحلاقة. البيض الني. السخان الكهربائي اللي بيتطبخ عليه. هو مانع كل دا ويبيعه بأسعار خرافية ... كله رايح للمأمور. محدش بيحاسب المأمور أصلا [على الأسعار التي توضع بالكانتين].»^{٥٥}

أما غير المقتدرين الذين لا يكفيهم طعام «التعيين» أو الذين يريدون تجنب الاعتماد عليه، فيعتمدون على ما يفيض من طعام المحتجزين المقتدرين الذي يأتيهم في الزيارات، أو بعض التبرعات التي تقدمها جهات مجتمعية مختلفة، أو قد يلجؤون لـ«التصنع» أو العمل لدى محتجزين آخرين يتكفلون لهم بطعامهم اليومي وأحيانا بأجرة معينة يحصلونها نظير الخدمات التي يقدمونها.

«الدنيا كانت بتمشي ازاي بالنسبة للجناي؟ لو هي مثلا مابتزورش ومفيش حد يجي يسأل عليها هي بتبدأ تشتغل تحت أيد النباطشية اللي في العنبر عشان تأكلها أو تشتغل تحت أيد واحدة غنية في العنبر عشان تأكلها مقابل أنها تروق مكانها... تعمل لها الحمام ... مساج في رجليها. حاجات غريبة. مقابل ايه؟ مقابل الوجبة اللي بتدبهاها.»^{٥٦}

وفي عدد من السجون، تُضاف لهذه التكاليف أيضا تكلفة الحصول على مياه نظيفة للشرب والطبخ - وأحيانا للاستحمام. حيث أفادت عدة مقابلات بأن المياه بتلك السجون - خاصة بسجن القناطر للنساء والوادي الجديد وأبو زعبل- كريمة اللون والرائحة، لدرجة أنها قد تتسبب بأمراض جلدية وتساقط بالشعر مع كثرة الاستخدام. فيلجأ بعض المحتجزين لشراء المياه المعدنية عن طريق الأهالي أو من السجن، ويتراوح احتياج أولئك السجناء للمياه المعدنية بين ١٢ لتر إلى ٢١ لتر في الأسبوع، بتكلفة ما بين ٦٠ و١٠٥ جنيهات أسبوعيا. وأفادت إحدى المقابلات أن نزيلات أحد السجون لجأن بشكل جماعي جهاز 'فلتر' لتنقية المياه، وكانوا يتولون بأنفسهن صيانتته وتغيير الشمع الخاص به على نفقتهن الخاصة. وقد كانت جودة المياه سيئة لدرجة أن شمعات كان يجب تغييرها كلها أسبوعيا.

«[المياه] في أبو زعبل كانت أبشع حاجة في الحياة. كان طعمها سيء جدا. هي غير صالحة للاستخدام الأدمي. مش مثلا فيها طعم متغير. هي كانت بايظة خالص. فترة الإيراد كنا بنشرها لأن ولا معنا فلوس نشترى من الكانتين ولا كان في زيارات. غير أن احنا برده مكناش مدركين مدى السوء بتاعها لحد ما بدأنا نعرف إنها بتجيلنا من الترععة، ودي كانت معلومة مشهورة حتى أمناء الشرطة والمخبرين كانوا بيقولولنا كدا. لو كنا نجيب جردل أبيض كدا نضيف ونملاه مياه ونسيب المياه تروق شوية كدا المياه بيبقى فيها أشياء كتيرة. طين وعكارة وحاجات كدا.»^{٥٧}

٥٥ خ.س.، محتجز سابق بسجني تحقيق واستقبال طرة، محادثة.

٥٦ ه.ع، محتجزة سابقة بسجن القناطر للنساء، محادثة.

٥٧ ز.ح، محتجز سابق بسجن أبو زعبل، محادثة عبر شبكة الإنترنت، ديسمبر ٢٠٢٠.

ثانيا: الرعاية الصحية

تنص المادة ٣٣ من قانون تنظيم السجون على أن «يكون في كل ليمان أو سجن غير مركزي طبيب أو أكثر أحدهم مقيم تناط به الأعمال الصحية وفقا لما تحدده اللائحة الداخلية. ويكون للسجن المركزي طبيب فإذا لم يعين له طبيب كلف أحد الأطباء الحكوميين أداء الأعمال المنوطة بطبيب السجن.» كما نصت المواد ٢٤ إلى ٤٤ من الباب الرابع باللائحة الداخلية لتنظيم السجون على المهام والإجراءات الواجبة على الأطباء والصيدالاة العاملين بالسجون، بدءا من الكشف الطبي على السجناء المودعين حديثا بالسجن، مرورا بالتفقد الدوري للحالة الصحية للمحتجزين، وحتى تطعيم المسجونين والتدخل بإرسال الحالات الخطرة والطارئة إلى المستشفيات الخارجية. كما تنص باقي مواد الباب الرابع حتى المادة ٥٩ على الإجراءات الواجب اتباعها من أجل توفير الرعاية الصحية اللازمة للسجناء، بما في ذلك رعاية حالات الأمراض المعدية والأوبئة، ورعاية من يصابون بأمراض عقلية، والإجراءات في حالات الوفاة. وبالإضافة لمهام الأطباء، تنص المواد ١٧-٢٠ من اللائحة الداخلية على أن يتواجد بالسجون عدد من الأخصائيين الاجتماعيين الموكلين بمتابعة ورعاية الحالة النفسية للسجناء، وأن يقسم المسجونون عليهم بحيث يكون لكل مسجون أخصائي اجتماعي مسؤول عنه.

وتجدر الإشارة إلى أنه في مقابل هذا التناول المفصل ملف الرعاية الصحية في قانون ولائحة تنظيم السجون، فإن الرعاية الصحية التي يحصل عليها المحتجزون في أقسام الشرطة - على الرغم من تواجدهم بأعداد كبيرة تتجاوز الألف محتجز ومحتجزة في بعض الأقسام - لا تحظى بأي إشارة في نصوص القانون. ومع ذلك فلزم التنبيه إلى أن المادة ٢ مكرر من قانون تنظيم السجون توجب اتباع اللوائح في أي أماكن احتجاز قانونية.

وحتى مع كون الرعاية الصحية في السجون تحظى بهذا القدر من الاهتمام التشريعي - وبالتبعية فلا بد أنها تشكل بندا أساسيا في موازنة قطاع السجون بوزارة الداخلية، فإن المعلومات التي وثقتها الجبهة المصرية في إطار مشروع مرصد السجون تشير إلى أن المحتجزين يتحملون بشكل شبه كامل تكلفة الحصول على الرعاية الصحية - وفي أحيان كثيرة تكلفة علاج الأمراض المترتبة على الإهمال الطبي وسوء أوضاع الاحتجاز بالسجون،^{٥٨} بل وحتى تكلفة إجراءات طبية روتينية. فقد أفادت شهادة محتجزة سابقة أن السجناء يضطرون لإجراء اختبار حمل على نفقتهم الخاصة في كل مرة يدخلن فيها إلى مقر احتجاز جديد، حتى وإن كنَّ ينتقلن إلى ذلك المكان مباشرة من مقر احتجاز آخر أجبرن فيه على إجراء اختبار حمل مسبقا.^{٥٩}

فبالنظر لمواعيد العمل التي يقضيها أطباء السجن في مباشرة عملهم - والتي أجمعت عليها كل الشهادات الخاصة بالسجون، يمكن بسهولة استنتاج أن أولئك

٥٨ لم تتمكن الجبهة من التوثيق مع محتجزين تحملوا تكلفة إجراءات طبية كالجراحة على نفقتهم الخاصة.

٥٩ ر.م، محتجزة سابقة بسجن دمنهور العمومي للنساء، محادثة عبر شبكة الإنترنت، أغسطس ٢٠٢٠.

الأطباء لا يؤدون كامل المهام الموجبة عليهم قانوناً. حيث تفيد المعلومات بأن أغلب السجون لا يتواجد فيها أطباء أو مسعفون مناوبون بالليل على استعداد للتعامل مع الحالات الطارئة. ولا يتواجد الأطباء إلا يومين في الأسبوع على الأكثر، وحتى عندما يحضرون فلا يمكنهم بالسجن إلا ساعتين أو ثلاث لا تكفي لعرض كل المحتجزين المحتاجين للكشف الطبي. ولم تشر أي من شهادات المحتجزين السابقين إلى أن أي جهة كانت تشرف على أداء الأطباء والتزامهم بمواعيدهم - سواء كانوا من صف الضباط أو من مستشفيات خارجية.

كما أن كل المقابلات تشير إلى غياب وظيفة الأخصائي الاجتماعي من السجن تماماً - حتى عندما يوجد بالسجن مكتب مخصص له. بل إن محتجزة سابقة بسجن القناطر للنساء أفادت بأن السجن كان يترك إحدى السجنات المصابة بمرض نفسي حاد في عهدة النباطشية «الجنائية» المسؤولة عن العنبر، والتي كانت تسيء معاملتها إلى حد الاعتداء عليها بالضرب وتقييدها عند إصابتها بنوبات صرع أو تشنجات.

وقد أشارت معلومات أيضاً إلى أن بعض الأطباء بالسجون يستغلون بعض المرافق الطبية كأسرة المستشفى لمنفعتهم الشخصية، أو يحصلون على رشاوى لتقديم خدمات خاصة لبعض السجناء: «دا منتشر في الجنائي مش سياسي. حد عن طريق معارف أو رشاوي أو كدا يخلي الدكتور يكتب له إنه تعبان أو كدا بحيث انه يقعد فترة في العيادة الموجودة جوا السجن. يبقى قاعد مثلاً في غرفة لوحده مش عارف ايه وكدا. يبقى أحسن بالنسبة له. على حسب بقى يقعد اسبوع اتنين أو شهر. سمعت أن دا كان بيحصل.»^{٦٠}

بالنسبة للأدوية التي يصرها طبيب السجن، فإن السجناء يحصلون عليها مجاناً. ولكن تبقى سياسة عيادات السجن في توريد و صرف الأدوية للمحتجزين دون المستوى المطلوب لتوفير الرعاية الصحية اللائمة للمحتجزين حسب القانون. فأفادت كل المقابلات التي أجرتها الجبهة المصرية بأن الغالبية العظمى من الأطباء لا يصفون سوى المسكنات. بل إن المحتجزين أحياناً يوصف لهم جميعاً الدواء ذاته دون أن يعلموا ما هو وعلى اختلاف الشكاوى الطبية التي يذهبون إلى الطبيب بها. وأحياناً قد يمنع بعض السجون دخول الأدوية مقابل بيعها بأسعار مرتفعة داخل الكانتين.^{٦١}

«كان في معنا ناس دكاترة في السجن كانوا بيقولوا إن الأدوية جودتها سيئة يعني. مش عارف ازاى. معظم الناس بتجيب دواء من برا. أو كان في بعض المسجونين عاملين زي صيدلية صغيرة كدا [على حسابهم الخاص].... هو زي كيس كدا أو علبة فيها مجموعة أدوية بتاعة الأمراض الشائعة بتاعة الصداع مش عارف إمساك مغص البطن مش عارف ايه. حاجات كدا عشان لو حد تعب يعني.»^{٦٢}

«أغلبية الأدوية بتبقى مسكنات وساعات مضادات حيوية أول مرة أسمع عنها ومكتوب عليها ممنوع للتداول خارج مصلحة السجن... أولاً

٦٠ أ.م، محتجز سابق بسجن دمو، محادثة.

٦١ كاتنين السجن رفاهية، العربي الجديد، <https://bit.ly/3JqJdRk>

٦٢ أ.م، محتجز سابق بسجن دمو، محادثة.

مفيش حاجة في المستشفى اسمها كشف مفيش حد يمسك سماعة ويشوفك. بتقوليله انا حاسة بايه يمسك ايدك يكتب عليها دواء يقولك روعي اصرفيه من الصيدلية. بس هو دا الكشف. فحكينا له ان كلنا بنكح راح صرفلنا كلنا نفس المضاد الحيوي في واحدة منا جالها ارتيكاريا لما خدت منه... هو مثلا لو بيكشف عليا بيدينا دواء موجود في الصيدلية ينفعني ماينفعنيش. ف لما يجي حد يتكلم معه يقول لا ما انا اديتها دواء.»^{٦٣}

ومن بين أصناف الأدوية التي يتحمل الأهالي تكلفتها أدوية يحتاجها السجين بالأساس بسبب ظروف الاحتجاز السيئة داخل السجن من سوء التغذية والتهوية وضعف التعرض للشمس، كأدوية حساسية الصدر، والفيتامينات.

«باخذ دواء حساسية على الصدر ... عشان التهوية في السجن وحشة... كانوا [أهلي] يبشترتوا حاجات كتير. كانوا يجيبولي دواء الحساسية مرتين في الشهر لوحده بيكلف ٢٠٠ أو ٣٠٠ جنيه العلبه الواحدة. مثلا يجيبولي أدوية برد واللي هو حاجات الاستحلاب وكان ممكن يجيبولي مسكنات علطول لازم... ٤ شرائط مثلا مسكنات من كل نوع. وعلبتين فيتامين. ٤ كمان. العلبه بتاعة الحساسية كان فيها ٣ شرائط كنت باخذ ٦ في الشهر. ... وفيتامين سي كان لازم ٣٠ حباية اخذ واحدة كل يوم. وشريط الاستحلاب ممكن منه علبه فيها شريطين تقريبا واللي هو الدواء بتاع الصدر العلبه الواحدة فيها ٣٠ حباية أنا كنت باخذ ٦٠.»^{٦٤}

ومن ضمن التكاليف المادية المترتبة على الإهمال الطبي تكلفة إجراء التحاليل الطبية في معامل خارج السجن بسبب عدم موثوقية نتائج التحاليل التي يجريها السجن.

«حصل كان معنا بنت كان عندها سرعة ترسيب والموضوع وصل لانه عمل لها مشاكل في صمام القلب والبنت كانت بتتعب اوي ودائما تحاليل السجن تطلع أن معندهاش حاجة وزى الفل... دكتور السجن ياخذ منها عينة دم ويدها ورقة انها معندهاش حاجة والتحاليل مضبوطة. أهلها طالبوا قالوا لا عايزين نعمل برا... راح قدم المحامي بتاعها شكوى لنيابة أمن الدولة فالنيابة بعنت للسجن فالسجن بعنتها خد منها عينة وبعنتها برا لمعامل البرج. طلعت النتيجة زي الزفت. رجعت عالسجن تاني فالسجن بلغها قال لها تحاليلك كذا كذا. هي بعنت النتائج اللي السجن قالها لأهلها عشان يشوفوا دكتور برا فلما راحوا قالهم دي نتيجة زي الزفت والبنت عندها مشكلة في صمام القلب وبتاع.»

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن تمكن السجين من العرض على الطبيب يتطلب في بعض الأحيان دفع رشاوى للأمناء أو أفراد الشرطة المسؤولين عن حراسة العنابر، وذلك ليسمحوا لهم بالخروج للعرض مبكراً، أو حتى ليضعوا أسماءهم في قائمة من سيعرضون للكشف.

٦٣ ع.هـ، محتجزة سابقة بسجن القناطر، محادثة.

٦٤ المرجع السابق.



محتجز يعطي رشوة لأمين الشرطة للعرض على عيادة السجن

«[إذا مادفعتش] لا استنى بقى دورك بقى ومايردش عليك. يعمل نفسه مش واخذ باله منك. الناس في مصر يا استاذة حريفة كيف يتحايل على القانون. أنا عايز عيادة ... عايزين ننزل العيادة. [يقول] حاضر هاجيلك حاضر. ويفضل يلف... يا عم الله يكرمك ضرسي واجعني.. عينيا والله يا شيخ جايلك اصبر بس... تروح انت مديله ٥ يروح فاتح مطلعك علطول ساعتها..... طب هو ظاهريا لو حد جه عاتبه والله يا باشا كنت بس بافتح للناس الأوض أصل في جلسات طالعة... أنا باعمل القانون. طب انت عايز تطلع طب يلا اديني ٥ جنيه اطلعك. أو استنى لحد الظهر تكون مت ولا حصل حاجة.»^{٦٥}

الفصل الثاني: الحياة الاجتماعية للمحتجزين

يسلط هذا الفصل الضوء على التكاليف المرتبطة بمباشرة الأنشطة الاجتماعية الاعتيادية - والمكفولة بالقانون - داخل مقر الاحتجاز، بدءاً من تسيير المحتجز لشؤونه الطبيعية داخل القسم أو السجن، وحتى الزيارة.

أولاً: الحياة اليومية في مقر الاحتجاز

ينص قرار وزير الداخلية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٩٨ على أن يخصص لكل مسجون أو مسجونة ما يلي:^{٦٦}

«سرير - مرتبة - ملاءة للسريير - وسادة - عدد (٢) كيس للوسادة - بطانية صوف صيفا أو اثنتان شتاء - حصيرة - عدد ٣ طبق بلاستيك - عدد (٢) ملعقة بلاستيك - مشط للشعر للمسجونات - عدد (٢) صابونة.»

بالإضافة للأصناف التالية من الملابس للرجال:

«عدد (٢) بنطلون - عدد (٢) جاكيت - عدد (٢) قميص - عدد (٢) طاقة - عدد (٢) لباس - عدد (٢) منديل يد - جاكيت صوف قطن شتاء - حذاء - شبشب بلاستيك - عدد (٢) زوج جوارب قطن أبيض - عدد (٢) فوطة وجه - عدد (٢) صابونة.»

أما النساء فينص على أن تصرف لهن الملابس التالية:

«عدد (٢) جلباب - عدد (٢) قميص - عدد (٢) لباس - عدد (٢) طرحة من قماش خفيف - عدد (٢) منديل للرأس - عدد (٤) فوطة للطمت - جاكيت صوف على قطن شتاء - حذاء - عدد (٢) فوطة وجه - شبشب بلاستيك - عدد (٢) صابونة - عدد (٢) منديل يد.»

كما تنص على ملابس معينة كذلك للمسجونين والمسجونات المرضى حتى يتم تمييزهم عن غيرهم بالسجن، وملابس الأطفال الرضع. وتنص المادة ٢٤ من لائحة السجن على أن «طبيب السجن مسؤول عن الإجراءات الصحية التي

٦٦ خ.س، محتجز سابق بسجني استقبال وتحقيق طرة، محادثة.

تكفل سلامة صحة المسجونين وعلى الأخص وقايتهم من الأمراض الوبائية ومراقبة صلاحية الأغذية والملابس والمفروشات المخصصة للمسجونين وكفائتها وملاحظة نظافة الورش وعناصر النوم وجميع أماكن السجن»^{٦٧}

لكن حسب المعلومات التي حصلت عليها الجبهة المصرية في إطار توثيق مشروع مرصد أماكن الاحتجاز، بالإضافة للمقابلات التفصيلية الإضافية، فإن ما يحصل عليه السجناء من السجن لا يزيد عن ملابس السجن («الكحول» أو «الجلباب» والطرحة) والتي لا يرتديها المقعدون على إحضار ملابس أخرى لسوء خاماتها وخشونتها على الجلد، وغطاء أو اثنتين من البطاطين «الميري» التي لا يستعملها المحتجزون إلا لفرش الأرض لشدة خشونتها أيضا. كما أفادت المقابلات أيضا بأن السجن الوحيدة التي توجد بها أسرة هي سجنى القناطر للنساء - حيث تتشارك محتجزتان في السرير الواحد - وبورسعيد للنساء، بالإضافة لعنبر واحد في سجن عنبر الزراعة بطرة، ولا يودع بذلك العنبر سوى «أصحاب الامتيازات» من بين المسجونين، كضباط أو أفراد الشرطة المحكوم عليهم^{٦٨}، أما أقسام الشرطة، فلا يستلم فيها المحتجزون أي أثاث أو ملابس على الإطلاق. وبالإضافة لعدم التزام إدارات السجن بتوفير الملابس والأثاث الذي تنص عليه اللائحة، فإن قرار وزير الداخلية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٩٨ يخلو من إشارة لمواصفات جودة معينة للملابس، أما الأغطية فيشترط فقط أن تطابق «الشروط الصحية» دون توضيح لمعنى تلك العبارة.

ونتيجة لعدم تجهيز الزنازين بالتجهيزات المنصوص عليها قانونا بحيث تصبح ملائمة لمعيشة المحتجزين، يتحمل المحتجزون تكلفة كبيرة في إحضار المستلزمات الضرورية الخاصة بهم عند دخولهم للسجن أو القسم أول مرة. ويشمل ذلك الملابس والأغطية، وأواني الطبخ وتناول الطعام، وبعض الأجهزة الكهربائية كالسخانات الكهربائية والمراوح (في حال سماح السجن بها)، وأدوات لتنظيف الزنازين، وأدوات نظافة شخصية، إلخ... وفي عدد من المقابلات أفاد المحتجزون بأنهم يضطرون في النهاية لترك الأغطية والأجهزة الكهربائية التي جلبوها عند خروجهم من السجن.

أما في الأقسام، فإن الكثير من المحتجزين يضطرون إلى دفع «رشاوى» بمبالغ ثابتة للمسير أو النباطشي الذي يعينه القسم مسؤولا عن الغرفة. ويحصلون نظير تلك الإتاوات على احتياجاتهم الأساسية كأماكن مريحة للنوم والجلوس، وضمان تجنب الإهانات. وتتراوح تلك التكاليف حسب ما يقرر المسير أو النباطشي نفسه، وحسب القسم. ففي قسم المرج على سبيل المثال، كانت النباطشية بحجز النساء تفرض على المحتجزات دفع علبة سجائر في كل مرة تستقبل المحتجزة زيارة طبلية أو رؤية من ذويها، سواء استقبلت الزيارة يوميا أو أسبوعيا أو مرة في الشهر، وذلك على الرغم من أن تلك النباطشية لم تكن تلعب دورا في تنظيم الزيارة أو مناداة المحتجزة للخروج أو تسليمها متعلقاتها الشخصية. ويكون ذلك على مرأى ومسمع من القسم لكن دون تدخل لحماية المحتجزات.

٦٧ اللائحة الداخلية.

٦٨ أش، قريبة محتجز بسجن عنبر الزراعة بطرة، محادثة عبر شبكة الإنترنت، يناير ٢٠٢١.



محتجزة تعطي رشوة للنباطشية لتعطيها مكان جيد للنوم داخل الزنزانة

«وبعدين هي مكانتش بتأخذ أي سجائر كانت بتأخذ «LM» انت متخيلة؟ ملزمة أجي كل يوم والتاني تجيب علبة سجائر «LM» كانت بحاجة وتلاتين تقريبا.»^{٦٩}

وفي بعض الحالات (في قسم الهرم وقسم أول مدينة نصر مثلا) أفادت الشهادات بأن أمناء الشرطة والمخبرين يفرضون بدورهم الإتاوات على ذلك المسير.

«في القسم كان بيتهم فرض إتاوات من أمناء الشرطة على كل حجز لازم يدفع مثلا ٥٠٠ جنيه وبالتالي كنت لازم كل يوم أدفع ٢٠ أو ١٠ جنيه كل يوم عشان ألاقي مكان أنام فيه في الحجز وإلا هنام في الحمام... اللي كان بيلمه كان واحد من المساجين البلطجي الأكبر في الزنزانة بعدين بيديه لأمناء الشرطة.»^{٧٠}

«مش الكل بينام. مش الكل بيقعد. اللي بيدفع بيقعد وبينام. مثلا أنا كنت بادفع في اليوم ٢٠ جنيه دا يوميا وفي الأسبوع ٤٠٠ جنيه... [النباطشي] هم [القسم] معينينه أقدم واحد في الأوضة... كل زيارة بتيجي بتدخل بتدفع ٥٠ جنيه وعلبة سجائر... و٢٠ جنيه في اليوم دا غير تمن النمرة اللي إنت بتنام فيها... [اللي مايدفعوش] بيقعدوا زي صفوف، كل واحد يقعد فاتح رجليه والتاني بيقعد جوا رجليه وضامم ركبته لفوق. بيقي كدا صف زي توكتوك أو قطر. واللي مايدفعش ماينامش.»^{٧١}

٦٩ أ.ص، محتجزة سابقة بقسم المرج، محادثة.

٧٠ ه.ر، محتجز سابق بقسم أول مدينة نصر، محادثة عبر شبكة الإنترنت، سبتمبر ٢٠٢١.

٧١ ن.ع، محتجز سابق بقسم الهرم، محادثة عبر شبكة الإنترنت، يوليو ٢٠٢١.

ولا تنتهي تكاليف تسيير الشؤون اليومية عند ذلك الحد، بل إن تكاليف التنظيف المستمر للغرف وصيانة كل ما يتلف من أجهزة - حتى تلك التابعة لمرافق السجن كمراوح السقف - تقع في أغلب الأحيان على عاتق المحتجزين أنفسهم، ويقتسم نزلاء الزنزانة الواحدة في العادة تلك التكاليف. بل أنه في سجن مثل سجن طرة شديد الحراسة ٢، ظلت الحمامات العمومية التي تخدم العنابر خارج الخدمة تماما لا هدف منها سوى الترويح لجودة المرافق بالسجن في حال قدوم لجان تفتيش أو رقابة على السجن، وذلك حتى تكفل سجناء بأحد العنابر صيانتها على نفقتهم الخاصة. ٧٢ ويعزز من فرضية أن هذه وقائع إهمال متعمد أن بعض مقار الاحتجاز الأخرى تقوم إداراتها بصيانة المرافق بالفعل، ولكن بعد أن يقوم المحتجزون بتقديم الشكاوى لجهات قضائية. فقد أفادت شهادة واحدة فقط لمحتجزة سابقة بقسم المرج أنها شكت للقسم عدة مرات توقف مروحة السقف بغرفة الحجز عن العمل، ولم يستجب القسم لطلبها بإصلاح المروحة إلا بعد أن قدمت شكوى أمام نيابة أمن الدولة أثناء أحد عروض النيابة. ٧٣

أما بالنسبة لأنشطة المحتجزين داخل السجون، فهي على خلاف أقسام الشرطة تكون مجهزة بمرافق مخصصة لممارسة المحتجزون بها أنشطة متنوعة على سبيل الترفيه أو التدريب. ولكن حسب المعلومات التي حصلت عليها الجبهة المصرية، فإن إدارات السجون في الغالب تمنعهم من الاستفادة منها. ويشمل ذلك المكتبات، والملاعب، وحتى مسجد السجن «السجن أه كان فيه بس مكانش في أي حاجة من دا بتستخدم كان كله مقفول ... مكتبة مسجد مستشفى ملاعب. أعتقد كان في ورش برده مثلا ... كمنشاط الناس تعمله جوا السجن ... كان في مبنى كدا فيه حاجات زي كدا بس مكانش نعرف أصلا هو كان في ايه ولا ايه اللي مسموح نستعمله.» ٧٤

«مفيش ملاعب هو في ملعب واحد بس في السجن. ميعتبرش ملعب هو حاجة كدا أسمنت و في في النص عارفة الشبكة بتاعة كورة الطائرة؟ محطوطة العمودين بتاعها بس الشبكة نفسها متشالة. وكان في كورة سرعة وتراييزات بلياردو. بس طبعا كل دا كان بيتشال. كان يربطها بس لما تيجي المصلحة تفتيش أو لما يجي تصوير من برا... واحنا لما كنا نطلب من رئيس المباحث ينزل لنا الحاجات دي نستفيد بها في التريض، كان يقول لنا لا الحاجات دي عهدة مابتطلعش غير في وقت معين ... تراييزة البلياردو والخيط اللي متوصل بكورة السرعة بيتشال. شبكة الطائرة كانت بتتشال.» ٧٥

وخلاف استعمال تلك المرافق، فقد كان مجرد استخدام كامل الحق في التريض يستلزم دفع الرشاوى لأفراد الشرطة المسؤولين عن حراسة العنابر. فالنسبة القليلة من السجناء والسجينات الذين يسمح لهم بالخروج للتريض لا يحصلون على الفترة الكاملة المخصصة لهم (ساعتان في بعض السجون، وساعة واحدة في البعض الآخر)، ويضطرون من أجل قضاء المدة القانونية كلها لرشوة الحراس. وتدفع الأموال لأفراد الشرطة بكافة فئاتهم وأيا كانت مسؤولياتهم، سواء كانوا

٧٢ ف.هـ، محتجز سابق بسجن طرة شديد الحراسة ٢، محادثة عبر شبكة الإنترنت، أغسطس - ديسمبر ٢٠٢٠.

٧٣ أ.ص، محتجزة سابقة بقسم المرج، محادثة.

٧٤ أ.م، محتجز سابق بسجن دمو، محادثة.

٧٥ ع.هـ، محتجزة سابقة بسجن القناطر، محادثة.

مسؤولين عن الحراسة أو غلق الأبواب بعد التريض أو التمام. وقد يحصل فريق الحراسة المكلف بعنبر واحد مثلا على مبلغ من كل سجين يتراوح بين ١٠ و ١٥ جنيه شهريا، يبادر المحتجزون المقتدرون بدفعها ليضمنوا حسن المعاملة من أولئك الأفراد.



محتجز يعطي رشوة لمخبر لتحسين وضعيه احتجازه

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأوضاع السيئة لم تكن تسري على المحتجزين المقتدرين أو القادمين من طبقات اجتماعية فوق المتوسطة. ففي نمط آخر من أنماط الفساد، أكدت أكثر من مقابلة أن هذه الفئة من المحتجزين تتمكن من التفاهم مع المخبرين أو حتى مع ضباط المباحث والتواصل من خارج السجن للحصول على تسهيلات لا يتمتع بها باقي المحتجزين على الإطلاق، حتى أولئك الذين يدفعون المستوى المتعارف عليه من الرشاوى، كأن يسمح لهم بالزيارات يوميا في السجن، ويسمح بأي عدد من الزوار دون حصرهم على أقارب الدرجة الأولى، كما أن التريض يكون مفتوحا لهم خلال اليوم قبل التمام.

«كان في عنبر في السجن اسمه عنبر أموال عامة. بعيدا عن الغارمات كان أغلب اللي فيه تقال بقى سيدات أعمال..... كانت بتلبس دهب في السجن عادي. بتدخل ميك أب [مستحضرات تجميل] ماركات للسجن عادي. بتبقى عندها حاشية كدا بتخدمها تتحرك في السجن وقت ما هي عايضة وترجع

وقت ما هي عايضة. تزور فوق معاد الزيارة احنا مثلا نقعد ساعة هي ممكن تزور من ١٠ الصبح ل٥ العصر. ... أي حد يكون مقتدر يعرف يضبط الدنيا - بس مش سياسي - كانت الدنيا بتبقى معه حلوة اوي.»^{٧٦}

ويذكر أن هذه الفئة من المحتجزين الأغنياء لا تنحصر فقط في فئة المحتجزين على ذمة قضايا أموال عامة أو اختلاس أو غير ذلك، بل تشمل بعض المحتجزين على خلفية اتهامات «سياسية»، لكن لم يتسن للجبهة المصرية معرفة ما إذا كان أولئك المحتجزون لهم نشاط سياسي بالفعل أم احتجزوا خطأ في قضايا «سياسية». وأحيانا كان يصل الأمر ببعضهم لإعطاء الرشاوى لتسهيل جرائم يعاقب عليها القانون كإدخال ممنوعات كالمخدرات أو الأدوات الحادة كالسكاكين والأواني الزجاجية. وكان اللافت للنظر أن هذه المعاملة كانت تُفرد لفئات معينة فقط ولا يسمح بها لباقي المحتجزين حتى إن دفعوا الرشاوى، وقد رجح محتجز سابق أن يكون الأمر مرتبطا ليس فقط بدفع الرشاوى بل بالوساطات من خارج السجن.

«اعتقد الاتفاق دا [مع المخبرين أو ضباط المباحث] كان بيحصل عن طريق معارف مثلا خارج السجن ... الناس اللي كانت مقتدرة كانت بتدخل حاجات. حاجات كتير مثلا مراوح أو تلاجة أو مثلا مضارب بينج بونج أو كرة طائرة أو كرة عادية. حاجات زي كدا. [المعاملة دي] كانت بتبقى أكثر عن طريق المعارف زائد الفلوس.»^{٧٧}

وكانت تنتشر أخبار بسجون أخرى أيضا أن السجانين وأمناء الشرطة بسجون مختلفة قد يتفقون مع أقارب بعض المحتجزين من خارج السجن ليحصلوا على أموال مقابل إدخال بعض المستلزمات المنوعة على عموم المحتجزين والمحتجزات - مثل أكواب الشاي الحرارية، وحتى مقابل إدخال المخدرات للمحتجزات بالداخل.

العمل

تنص المادة ٣ من اللائحة الداخلية للسجون على أنه «إذا كان المحكوم عليه ذا مهارة فنية في إحدى الصناعات يشغل بها أو بأية حرفة أخرى تمت بصلة إليها. أما المحبوس احتياطيا فيجوز السماح له بمزاولة مهنته لحسابه.» كما كفلت المادتان ٨ و ٩ للمسجون الحصول على أجر عن «الأعمال الفنية والإنتاجية التي يقوم بها» مكافئ لدرجة مهارته وكفايته في العمل. كما نصت المادة ١٤ على جواز تصرف المسجون في «نصف الأجر المستحق له» ليحصل على «ما يحتاجه من الأصناف المسموح ببيعها في السجن، [أو] مساعدة أسرته، أما باقي ما يستحقه من أجر فيصرف له عند الإفراج عنه.» وتشير هذه النصوص إلى أن نص القانون راعى مسألة تشجيع السجناء على ممارسة مهنتهم والتكسب، بل وادخار بعض الكسب ليصرف عند الإفراج عنهم.^{٧٨} وقد ورد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للتصنيع والإنتاج للسجون أن موارد الصندوق تخصص لـ «تدريب المسجونين تدريبا تأهليا ومهنيا

٧٦ المرجع السابق.

٧٧ أ.م، محتجز سابق بسجن دمو، محادثة.

٧٨ ذلك بغض النظر عن (١) كون الأجر المنصوص عليها في اللوائح متدنية للغاية ولا تتناسب مع التغيرات الاقتصادية التي طرأت خلال العقود الأخيرة، و(٢) كون السجن لا تصرف الأجر أصلا لأغلب المتصنعين بالسجون، بل يتحملها المحتجزون أنفسهم.

وإنتاجيا^{٧٩}، وقد بلغت موازنة هذا الصندوق وحده للعام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ ما يزيد عن ٢٧٧,١ مليار جنيه^{٨٠}، وذلك ضعف القيمة التي خصصت للصندوق في العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠، والتي بلغت ١٥٠,٨٨٠ مليون جنيه^{٨١}.

وتظهر عدة إشكاليات عند مقارنة النصوص السابقة بواقع العمل داخل السجن. الإشكالية الأولى هي أن كل المعلومات التي حصلت عليها الجبهة المصرية أشارت إلى أن «تصنّع» السجن بمهنته التي كان يمارسها خارج السجن لا يحدث مع كل السجناء بمبادرة من السجن كما نصت اللائحة، بل يكون غالبا نتيجة رشوة مادية أو عينية يقدمها السجن لمسير العنبر أو أحد الحراس ليوصوا إدارة السجن بالسماح له بالعمل بمهنة كالسباكة أو الصيانة. فعلى الرغم من أن تلك القرارات تكون في نهاية الأمر بيد الضباط، إلا أن المخبرين والأمناء هم حلقة الوصل بينهم وبين المحتجزين. وأفادت كل المعلومات بأن المحتجزين أنفسهم هم من يدفعون لأولئك المتصنعين داخل العنابر نظير الخدمات التي يقدمونها لهم، والتي تكون تكلفتها في مستوى تكاليف الخدمات خارج السجن، أو ترتفع قليلا في حال اضطر المتصنع لشراء بعض المستلزمات من خارج السجن على حسابه الخاص^{٨٢}. وقد يستغل بعض السجناء الميسورين هذا الفساد المستشري في منظومة العمل داخل السجن ليحصلوا على وظائف.

«سمعنا في مرة ان في واحدة كانت محبوسة في قضية اختلاس من البنك الأهلي ... السجن مصنعها في الكافتريا واختلست من الكافتريا ٢٨ ألف جنيه. عرفنا لما جالها عفو وخرجت. كلام انتقال من الجنائيين لنا ... احنا كنا مستغربين من فكرة انها جاية في قضية اختلاس وانت ممسكها فلوس. دا كان بالنسبة لنا إجراء غريب أوي اللي هو ازاى يعني.»^{٨٣}

ثانيا، لم يرد بالشهادات التي حصلت عليها الجبهة المصرية ما يفيد بأن الورش الموجودة ببعض السجون تعمل بالفعل سوى بسجن استقبال طرة الذي يعمل بعض السجناء بالمخيز التابع له، وسجن القناطر حيث تصنع بعض النساء ملابس السجن الخاصة بالرجال فقط ولا تصنع أي منتجات أخرى. وبالإضافة لهذين المثالين، لم تشر أي معلومات لتوظيف إدارة السجن لسجناء سوى العاملين بالمطبخ، وذلك في كل السجون. ويبحث ذلك على التساؤل حول مصارف الموازنة الضخمة لصندوق التصنيع والإنتاج. حيث أن أجر السجن المنصوص عليه صراحة في تعديل لائحة السجون لعام ٢٠١٤ هو ٧ جنيهات عن اليوم الواحد، «ويجوز منحه قدرا أعلى»^{٨٤}. أما ما صرح به رئيس قطاع السجون الأسبق زكريا الغمري من حصول بعض السجناء على راتب شهري يصل إلى ٦٠٠٠ جنيه^{٨٥}، فقد

٧٩ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للتصنيع والإنتاج للسجون، منشورات قانونية، <https://manshurat.org/node/48543>

٨٠ نورا فخري، مرجع سابق.

٨١ مصطفى النجار، "٥١,٥ مليار جنيه.. دفاع النواب توافق على ميزانية وزارة الداخلية"، صوت الأمة، ٢١ مايو ٢٠١٩، <https://bit.ly/3MTXhVs>

٨٢ هذا أمر ملفت للنظر، حيث أن كل الأسعار التي تحددها إدارة السجن مثل أسعار الوجبات في الكانتين أو الكافتريا تكون أعلى بنسبة كبيرة، ما يشير لأن السجن يعتمد إلى هامش أكبر من الربح مقارنة بالسجناء.

٨٣ أ.ص، محتجزة سابقة بقسم المرج، محادثة.

٨٤ سمير أنيس، "السجناء حقوق كثيرة وراء القضبان ١٤": تعديل لائحة السجون لتسمح للسجين بتقاضي أجر عن عمل يومي"، الأهرام، ٥ سبتمبر ٢٠١٤، <https://bit.ly/3qgoubk>

٨٥ محمود عبد الراضي، "رئيس قطاع السجون الأسبق: بعض السجناء روايتهم ٦ آلاف جنيه ويوجد بالسجن بط وحمام"، اليوم السابع، ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، <https://bit.ly/3N3mFbi>

نفاه اللواء مصطفى باز رئيس القطاع الأسبق أيضا.^{٨٦} ويتضح من هذا التدني في أجور السجناء وقلة عدد المتصنعين الذين يتلقون أجورا من وزارة الداخلية أن السجناء لا تصلهم الميزانية المخصصة لصندوق التصنيع والإنتاج. ولم تتمكن الجبهة المصرية من الوصول لمعلومات حول ما يحصل عليه السجناء المتصنعون بالفعل، حيث كان كل من وثقت معهم من «السياسيين» الذين لا يسمح لهم بالعمل ولا يسمح لهم بمخالطة المحتجزين الآخرين لمعرفة مثل تلك المعلومات.

ومن اللافت للنظر أنه أثناء المداولات بين وزارة الداخلية والمجلس القومي لحقوق الإنسان لتمرير تلك التعديلات، رُفض مقترح بإصدار لائحة بالأجور عن الأعمال التي تتم داخل السجن تكون قريبة لقيمة ما يحصل عليه العامل خارج السجن، وكان من بين أسباب الرفض «تناقض المقترح مع السياسه العقابية والمقصود من تشغيل المسجونين هو تاهيلا للاندماج مع المجتمع عقب الافراج عنهم»^{٨٧} وذلك يشير إلى تداخل الفساد المحتمل في صندوق التصنيع والإنتاج، وإهمال مسؤولية تشغيل السجناء، مع فلسفة عقابية سائدة داخل المنظومة.

أما الإشكالية الثالثة فهي أن اضطرار بعض المحتجزين للعمل بخدمة محتجزين آخرين يتجه لسد عجز السجن عن توفير خدمة مستحقة لهم، ويعوق ذلك بدوره إمكانياتهم في التكسب والتصرف فيما يستحق لهم من مال نظير عملهم. ويحول ذلك أيضا دون قدرة المحتجز على التكسب وتعويض ما خسره من مصادر للدخل بسبب احتجازه.

رابعا، لا تساوي السجون بين السجناء في توفير فرص العمل على قلتها، حيث لا تسمح السجون للسجناء على خلفية تهمة «سياسية» من التصنع على الإطلاق. ولا يسمح بالتصنع بالسجون بمهن مثل السباكة أو الكهرباء أو جمع القمامة أو العمل بمخبز السجن أو الغسيل وغيرها سوى لمن هم في قضايا «جنائية».

أما بالنسبة للمسيرين والنباطشية الذين يعينهم السجن، فهم - خلاف النباطشيين الذين يفرضون ما يشبه «الإتاوات» في القسم دون مقابل حقيقي - يكونون في الأغلب موكلين بالفعل ببعض الأعمال والمسؤوليات في تنسيق الأمور داخل العنبر مثل إخراج المحتجزين إلى الطبيب أو تنسيق طلبات الكانتين، والتنسيق بين المحتجزين والإدارة، بالإضافة لكونهم «عيون» الإدارة لمراقبة السجناء. ورغم أن الإدارات هي من يعين هؤلاء السجناء، إلا أن المرتبات التي يحصلون عليها يدفعها المحتجزون أسبوعيا أو شهريا وليس السجن. ففي سجن دمو، أفاد محتجز سابق بأن المبلغ الذي كان يحصل عليه المسير في عنبر به ١٧ أو ١٨ زنانة، يتراوح بين ٣٠ أو ٥٠ جنيه شهريا من الزنانة الواحدة، أي أن المحتجزين سويا يتحملون ما لا يقل عن ٥١٠ جنيهات و ٩٠٠ جنيه شهريا هي مرتب المسير فقط. وقد وثقت الجبهة المصرية أن المسيرة في سجن القناطر كانت تستهدف من لا يدفعون.

«كان ممكن توصل انها تتلكك لها على اي حاجة وتضرها ... كان في واحدة معروفة أوي في السجن عندها حالة نفسية. كانوا يقولوا انها ملبوسة ومكانش

٨٦ محمود البدوي، مرجع سابق.

٨٧ "ننشر تعديلات لائحة السجون الجديدة بعد موافقة الداخلية" عليها.. أبرزها راتب شهري للمسجون صاحب حرفة"، أخبارك، بدون تاريخ، <https://bit.ly/3wgZBQp>

حد بيحي يزورها خالص. وكانت علطول كدا في وادي تاني مع نفسها. فالبت دي كانت بتتعامل وحش أوي دائماً يكتفوها ويضربوها ويرموها في الحمام بالـ١٢ ساعة يسيبونها كدا. ممكن ميدوهاش أكل أو [النباطشية] تمنع العنبر ميدهاش أكل. يسيبها مرمية. حتى لما احنا بنطلع نتحايل ... تقول لا ... عشان هي ما بتدفعش حاجة وما بتعملش حاجة والنباطشية بتتعتن معها يعني ... اللي هو انا مباحدش منك حاجة فانا مش مجبرة بقى اديكي أكل وشرب ومش عارفة ايه. [كان] تحت عين النباطشية وتحت عين السجن لأن السجن بيبقى عارف ... البنت كان عندها حالة نفسية شديدة ... مكانش مكانها السجن خالص»^{٨٨}

كما تجدر الإشارة إلى أن منع إدارات السجن المحتجزين على ذمة قضايا «سياسية» من العمل هو في حقيقة الأمر مجرد منع من التكسب. فهناك فئة من هؤلاء المحتجزين - هم الأطباء وغيرهم من أصحاب المهن الطبية تحديداً - يقومون بالفعل في كل السجون التي وثقت الجبهة المصرية بشأنها، بتولي الرعاية الصحية للمحتجزين السياسيين والجنائين على السواء. بل إن بعض المقابلات أفادت بأن إدارات السجن ذاتها أحيانا تلجأ إليهم لعلاج بعض الضباط. وتبلغ درجة اعتماد السجن على هذه الفئة من المحتجزين السياسيين أن الإدارات تسمح لهم دون غيرهم بالاحتفاظ بأجهزة قياس الضغط، أو الحقن والمسكنات ليتمكنوا من التدخل بشكل عاجل، وكذلك توكل إليهم الإدارة مسؤولية الانتقال بين العنابر للكشف على المحتجزين ووصف الروشتات لهم في بعض السجون. وتعتمد أحيانا الوصفات الطبية التي يصفونها للمرضى كوصفات معتمدة، وتسمح بدخول الأدوية المكتوبة فيها من خارج السجن. بل إنهم في أكثر من سجن توفرت معلومات بأنهم يتولون تجهيز صيدلية للسجن أو إحضار بعض معدات طب الأسنان على نفقتهم الشخصية ومن عياداتهم الخاصة التي كانوا يعملون بها قبل احتجازهم. وكل هذه الأعمال لا تنافي ما يرد بلائحة السجن من وجوب تشغيل السجن للسجناء بمهنتهم والسماح للمحبوسين احتياطيا بممارسة مهنتهم. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الفئة من المحتجزين لا تحصل على أجر مقابل هذا العمل على غرار المحتجزين الآخرين الذين يتصنعون بالكهرباء والسباكة والتنظيف وغير ذلك.

ولا ينبغي فهم هذه الإشارة على أنها وردت من ضمن شكاوى المحتجزين السياسيين، بل لتسليط الضوء على شكل آخر من أشكال التكلفة التي توقع عليهم بسبب سوء إدارة وفساد مؤسسي، ودون إتاحة أي منفذ بديل للتكسب رغم أنه متاح لفئات أخرى من المحتجزين.

ثانياً: الزيارات والتواصل مع الأهل

تشير كل الشهادات التي حصلت عليها الجبهة المصرية أن تكلفة الزيارات هي ثاني أعلى البنود المكلفة بعد الطعام. وبالإضافة لتكاليف المستلزمات التي يحضرها الأهالي للمحتجز أو المحتجزة، تنقسم تكاليف زيارة القسم أو السجن ذاتها لعدة أقسام، فهناك تكاليف رسمية يتم تحصيلها من الأهالي، وتكاليف المواصلات ذهاباً وعودة،^{٨٩} وتكاليف شخصية للأهالي عند السجن، وتكاليف الرشاوى والسرققات. وتؤثر السياسات غير المدروسة والعشوائية التي تضعها إدارات الأقسام والسجون على كل فئة من تلك التكاليف.

تتضمن زيارات السجون بعض الرسوم التي يتعين على الأهل دفعها. فمن أجل الحضور الزيارات الاستثنائية، تدفع الأسرة ١٥ جنيتها ليس للدخول إلى الزيارة بل لزيارة المحتجز الواحد. أي أنه في حالة تواجد أشقاء داخل السجن، تتضاعف تكلفة الزيارة حسب عددهم. كما يتعين على الأهالي دفع تذاكر لطفطف السجن (وسيلة تنقل داخل السجن).^{٩٠}

وتضع بعض السجون قرارات إدارية غير مدروسة تؤثر على التكلفة التي يتحملها الأهل. ففي سجن جمصة شديد الحراسة، أشارت معلومات وثقتها الجبهة المصرية أن مسؤولاً جديداً بالإدارة وضع سياسة لفترة قصيرة تلزم الأهل بشراء «أكياس» للزيارة من صنع وزارة الداخلية بدلا من الدخول بالأكياس البلاستيكية التي يأتي بها الأهل بأنفسهم، وكان ذلك يرفع من تكلفة الزيارة، حيث كانت تلك الأكياس رديئة الصنع وسريعة التمزق. وفي السجن ذاته وضعت الإدارة مؤخراً سياسة جديدة بإجبار الأهل على تسجيل الزيارة في وقت مبكر للغاية، ما يجعل الانتقال إلى السجن في ذلك الوقت أمراً مكلفاً.

«الزيارة بقت المفروض نسجل أو نكون هناك من الساعة ٦ ... بيخاي الناس مضطرة تنفق مع سواق أو مع عربية تودبها. يعني احنا لما كنا بنروح عادي نبقى هناك ٩ أو ١٠ بتبقى مواصلات موجودة عادي لمعظم الناس. فاللي مش متوفر معه فلوس أنه يأجر سيارة خاصة أو كدا كان بييجي مواصلات. دلوقتي مفيش طبعاً. مين اللي هاينزل الساعة ٤:٣٠ ولا ٥:٠٠؟ دا للقريبين كمان. مين اللي هاينزل كدا الست اللي هاينزل في الوقت دا تركز لو حدها في المواصلات؟ مفيش أصلاً.»^{٩١}

وبخلاف تكاليف المواصلات، توجد تكاليف أخرى تتحملها الأسرة، كتكاليف مواقف السيارات المتاحة أمام السجن، وترك الأمانات كالهواتف المحمولة وغيرها في أكشاك أمام السجن، والتي يديرها مواطنون غير تابعين للسجن ويضعون أسعاراً عالية للخدمات دون رقابة، رغم أن السجن هو من يسمح لهم باستغلال

٨٩ سبقت الإشارة إليها في البحث الخاص بالتغذية.

٩٠ أشارت المقابلة إلى أن تذاكر الطفطف يفترض أن تقطع مرة واحدة وأن تستخدم في العودة ثانية، وعلى الرغم من ذلك يضطر الأهالي للدفع في العودة ثانية.

٩١ ي،ن، قرية محتجز بسجن جمصة شديد الحراسة، محادثة.

المساحات بذلك الشكل.^{٩٢} مع العلم أن الرقابة على هذه الأسعار المرتفعة التي تفرض على الزوار القادمين للسجن يقع على عاتق مصلحة السجون الرقابة عليها، حيث أن ذلك يعد استغلالاً لاضطرار هؤلاء الناس إلى تلك الخدمات وعدم توفر بديل أمامهم، وحيث أن اضطرار هذه الفئة من المواطنين هو بسبب قسري ناتج عن قرار الدولة بسجن أحد ذويهم، فلذلك هم أدعى للحماية من هذا النوع من الاستغلال.

« فطارك هناك [في السجن] هناك طبعا الأسعار سياحية شوية فانت لو جبتي كباية شاي وبسكوتة وكيس شيبسي وإزازه مياه قولي ٢٠ جنيه مثلا على الأقل ... وفي حاجات مش عارفة تستاهل الكلام عنها ولا لا. بس مثلا أنا باستهلك هناك كمية مناديل ووايبس [مسحات مبللة] مهولة لأن أنا طبعا باضطر أدخل الحمام هناك. باروح مثلا كل مرة بعلبة مناديل من اللي بـ ١٠ جنيه دي ... ويتخلص. باجي يها خلصانة. والوايبس نفس الكلام لأن طبعا المكان هناك قذر. الحاجة نفسها بتتعلك إيدك بتتعلك بتحتاجي تمسكي الحاجة. هو نفسه أحيانا في التفتيش بيهدل الدنيا. هي ممكن تكون حاجات متناثرة يعنى بس هتلاقها مثلا بتكلف الواحدة في المرة قرب الـ ١٠٠ جنيه ولا حاجة. حاجات كدا جانبية.»^{٩٣}

أخيرا، يتكبد الأهالي خسائر كبيرة في الأموال بسبب تفشي الرشوة والسرقة أثناء الزيارات في الأقسام والسجون على السواء. حيث أفادت الغالبية العظمى من السجناء أن كل مرحلة من مراحل الزيارة تستلزم دفع الرشوة، بحيث لا تقل قيمة الرشاوى المدفوعة في المرة الواحدة عن ١٥٠ جنيه - مع الأخذ في الاعتبار أن هذه القيمة ثابتة سواء في السجون حيث الزيارة أسبوعية، أو في الأقسام حيث تتكرر الزيارة أكثر من مرة في الأسبوع. وقد أفاد محتجز سابق بقسم الهرم أن قيمة الرشاوى التي دفعها أهله خلال ثلاثة أسابيع كانت حوالي ٧٥٠٠ جنيه.

«كل حاجة بفلوس. الوقت اللي واقفه بفلوس. لو عاوز أدخل حاجة ساقعة بفلوس. لو عاوز أدخل مكنة حلاقة بفلوس. لو عايز يحاول يدخل لي مثلا أكل حتى عادي كدا بفلوس.»^{٩٤}

وتبدأ مراحل الزيارة تلك بتسجيل أسماء الزوار القادمين للقسم أو السجن مع أمين الشرطة المسؤول عن ذلك، ثم في تفتيش متعلقات الزيارة، ثم التفتيش الذاتي، ثم في بعض السجون يمر الأهالي بمرحلة أخرى من التسجيل بعد الدخول لساحة السجن، ومرورا بوقت الزيارة ذاته الذي يضطر الأهالي فيه لدفع الرشاوى ليتجنبوا تدخل أمناء الشرطة أو السجانين في حواراتهم العائلية، وانتهاء بتفتيش متعلقات الزيارة والتفتيش الذاتي للسجين نفسه قبل عودته إلى زنزانه. وفي كل مرحلة من تلك المراحل، تضطر الأسرة لدفع رشوة للأمين والمخبر القائم عليها حتى يتجنبوا سوء المعاملة. وتتراوح قيمة ما يقبله أفراد الشرطة من الرشاوى ما بين ٥ جنيه و ١٠٠ جنيه.

«هو يقولك أنا بافتش يقوم محسس على جسمك كله. الموضوع مؤذي جدا نفسيا لمعظم الناس. هو بيتحجج أنا باعمل القانون وبتاع. في الآخر هو يهينك.

٩٢ ي.ن، قريية محتجز بسجن جمصة شديد الحراسة، محادثة.

٩٣ المرجع السابق

٩٤ ر.ه، محتجز سابق بقسم أول مدينة نصر، محادثة.

طب الحل أيه؟ يا باشا خد ٥ جنبه ولا ١٠ جنبه ... بتشتري كرامتك زي ما بيقولوا يعني. أو تخش في اشتباك بقى معه طويل جدا بقى وتخش تأديب ... انا اتخانقت مع مخبر مرة ... يا عم انت معك الـ 'سكان' [جهاز التفتيش] بتحط ايدك ليه؟ يقولي هي الفلوس هاتتلقط بالـ 'سكان'؟ هدفه مش الـ 'سكان'. هدفه ادفع عشان تعدي.»^{٩٥}

وفي هذا السياق أيضا، تجب الإشارة إلى أن موظفي السجن بمختلف فئاتهم يستولون أيضا على بعض متعلقات السجناء أثناء الزيارات، إما بشكل صريح أو كأنها «هدايا» يضطر المحتجزون وأهاليهم لتقديمها لهم استشعارا للحرص وتجنباً للتعنت «[باديله] اتقاء لشهره عشان يدخل الحاجة. لو في حلويات ممكن مايرضاش يدخلها لكن لو انت حطاله طبق على جنب وتقوليله اتفضل واعزم على زمايلك هيدخلها لك. وممكن هو من نفسه ياخذ من الحاجة ولو اعترضتي يقولك طب والله ماهي داخله كدا يعني ... بس اما ياخذ حاجتين ثلاثة من الزيارة الموضوع بيبقى رخم. حته انه يطلع البرفان يرش رشة وينده لصاحبه الي جنبه يرشله حاجة غبية يعني.»^{٩٦}



مخبر يستولي على بعض زيارة الأهالي للمحتجزين

٩٥ خ.س، محتجز سابق بسجني تحقيق واستقبال طرة، محادثة.

٩٦ ي.ن، قريبة محتجز بسجن جمصة، محادثة.

«تقريباً كنا ندهمهم في المرة ٢٠٠ جنيه عشان ما يهدلش الأكل أوي وهو بيضعص فيه عشان يرضى يدخله الحاجات دي. ومع ذلك كان بيوافق على حاجات - يعني مرة وافق على شكولاتة بابا بيحبها جدا - مدخلتلوش أبدا. هي دخلت ووافقوا عليها بس مدخلتلوش. أخذوها ... هم بياخذوها لهم لأهاليهم الأمانء والضباط ... الحاجات اللي تبان غالبية أو الكلام دا يوافقولك لكن هم بياخذوها لنفسهم.»

«انا مثلاً لما جيت دخلة السجن الأولانية دي كان معايا سجائر. هم مخدوش مني حاجة بس خدوا من الجنائي. كان يفتش مثلاً يلاقيها جاية ب ٣ خراطيش سجائر ياخذ واحدة أو ٢ ويدهبها واحدة... ولو اعترضت ممكن تتشتم وتتضرب. ومش هانتقال أنه خد منها خرطوشتين هانتقال أي حاجة [افتراء] تانية. الجنائيين مكانش عندهم مجال يعترضوا على أي حاجة ... كان بياخذ منها الحاجة وهو بيفتشها وهو بيشتتمها فاهمة؟ وهي كانت بتاخذ أن دا عادي ... مثلاً يبقى جايلها حلويات كيكة تاخذ منها ... [أما السياسيين] ماشوفتش. بس ممكن هو يطلب مني فاهمة؟ فانا بادبهاله ذوقيا ... هو ايه يشوف حاجة بتفتش قدامه ف نفسه تروحها ... مش بيطلب قد ما يقولي مثلاً شكلها حلو فانا ذوقيا باروح مدياله بابقى فاهمة هو عايز ايه ... ماما مطلعالي حاجة هي عاملاها ف [السجانة] تطلب ف ماما تدهبها. تلاقي ماما جاييالي حاجة فتطلب منها. ماما تجيبها لها الأسبوع الجاي.»^{٩٧}

أما الأهالي غير المقتدرين على دفع الرشاوى، فكونون عرضة لسوء المعاملة والإهمال.

«كانوا بيدخلوهم مثلاً في الآخر خالص ... يعني يخلوهم ينتظروا وقت طويل برا لغاية ما يدخلوا الزيارة. تفتيش برده كان بيبقى أسوأ ... بيبقى في حاجات مثلاً معرفش هي ممنوعة ولا مش ممنوعة. مكانوش بيرضوا يدخلوها. زي الجرائد مثلاً. ف دي حاجات عشان تدخل لازم يتدفع فلوس بقى لبي بيفتش مثلاً أو مخبر أو امين شرطة أو أيا ما كان عشان يسيبها تدخل ... زائد إن لو جايين أكل يفتشوه بطريقة عنيفة مثلاً أو يتهدل. أي رخامة يعني إتهم يكدروهم ... لمجرد بس أن الناس تدفع فلوس. عشان مدفوش ف هم بيعملوا كدا.»^{٩٨}

وإلى جانب ذلك، فقد وثقت الجبهة المصرية حدوث سرقات صريحة في أقسام الشرطة والسجون. ويختلف الجناة في تلك الحالات بين إدارة السجن ذاتها، ومحتجزين آخرين يكونون مكلفين من قبل الإدارة بالتعامل مع متعلقات سجناء آخرين. فحين لا يسمح بزيارات الرؤية على الإطلاق - سواء بسبب التعتت أو بسبب التحول لزيارات عبر سلك في ظل إجراءات الوقاية من وباء كوفيد-١٩ - فإن المسؤولين عن تسليم المحتجزين مستلزمات الزيارة من طعام وملابس وطلبات أخرى إما يكونون مخبرين أو أفراد شرطة، أو محتجزين «جنائيين». وقد وثقت الجبهة المصرية قيام هؤلاء الأفراد بسرقة متعلقات المحتجزين في مواقف عدة، ويشكو المحتجزون في الزيارة التالية للأهالي مثلاً أن بعض الطلبات لم تصلهم، في حين يكون الأهالي قد سلموها لكنها سرقت قبل تسليمها إلى المحتجزين. وفي بعض الحالات لا يتورع المخبرون وأفراد الشرطة عن إخبار المحتجزين صراحة باستيلائهم على متعلقاتهم الشخصية.

٩٧ ه.ع، محتجزة سابقة بسجن القناطر للنساء، محادثة.

٩٨ أ.م، محتجز سابق بسجن دمو، محادثة.

«كان ممكن يتاخذ لو أهلنا مثلاً بعتولنا هدموم داخلية، طقم يتاخذ ممكن. بس كان عارفة ايه؟ كان بيتعرف. كان بيبيجي يقول لنا ايه.. كان في طقم كبير عليك لقيناه في الكيس. فهمننا كدا أنه خد طقم.»^{٩٩}

ومن الجدير بالذكر أن سياسة إدارات مقار الاحتجاز في تفتيش الزيارات تتسبب بذاتها في سرقة المتعلقات التي لم يسمح بدخولها للزيارة. فالضابط أو أمين الشرطة المسؤول عن التفتيش إذا لم يسمح بدخول بعض المستلزمات، فإنها لا تحفظ في أكياس أو صناديق معلمة بأسماء أصحابها، بل توضع كل الأشياء التي لم يسمح بدخولها - سواء كانت ممنوعات أم غير ذلك - على طاولة خلف الضابط، ويدخل الأهالي للزيارة مضطرين لتركها هناك على أمل استلامها عند الخروج من السجن. لكن في كثير من الأحيان يكون أهالي سجناء آخرين قد استولوا عليها قبل خروج الأهالي الآخرين.

الفصل الثالث:

تطبيق القانون

ورفع الانتهاكات

يسلط هذا الفصل الضوء على التكاليف المترتبة مباشرة على انتهاكات للقانون والدستور في مراحل مختلفة يمر بها المحتجز داخل منظومة العدالة.

أولاً: تكلفة الانتهاكات الواقعة أثناء عملية الضبط والإحضار

تبدأ تكلفة الانتهاكات بالنسبة للكثير من المحتجزين بعملية الضبط والإحضار، حيث تتوارد الكثير من الأنباء بشأن قيام قوات الضبط بتكسير وإتلاف محتويات المنازل والاستيلاء عليها، مع العلم بأن الكثير من تلك المحتويات لا ينتهي بها المطاف كأحراز في قضايا على سبيل المثال - على ما ينطوي عليه تحريزها من انتهاك للقانون بسبب عدم قانونية عملية الضبط ابتداءً. بل في عدة حالات وثقتها الجبهة المصرية، أكد المحتجزون السابقون وذوهم أن متعلقاتهم الشخصية كالهواتف أو أجهزة الكمبيوتر المحمولة، أو ما يتواجد داخل المنازل من أموال، أو حتى متعلقات شخصية كملابس أو أدوات منزلية ثمينة يتم الاستيلاء عليها أثناء تفتيش المنازل. ويتكرر الأمر ذاته مع المحتجزين الذين يقبض عليهم من مناطق بعيدة عن منازلهم، فتتعرض بعض متعلقاتهم الشخصية كذلك للسرقة ولا تضاف للأحراز.

أما التكلفة الثانية تحت هذا البند فيتحملها أهالي المحتجزين تحديداً بسبب جريمة الإخفاء القسري. فهم أولاً يصبحون عرضة للاستغلال من قبل بعض ضباط الشرطة أو المحامين الفاسدين الذين يطالبونهم بمبالغ نقدية طائلة مقابل وعود كاذبة بالحصول على معلومات عن أماكن تواجد المخفي قسرياً، أو الاتهامات الموجهة إليه في القضية، أو بالتوسط من أجل إطلاق سراحه.

«في قسم الشرطة أول حاجة بيتدفع فيها فلوس هي المعلومات. هو فين؟ طب ايه اللي بيحصل؟ المحضر فيه ايه؟ القضية فيها ايه؟ الحاجات دي ... بس هي عادة كلها بتبقى حاجات مش مباشرة. عن طريق وساطات. قليل أوي لما بتبقى مباشرة ... كله [بياخد] ضباط وأمناء شرطة ومخبرين. وبعدين ممكن حد ياخذ وبعد كذا يقسم مع التانيين دا برده بيحصل أوقات. [مممكن حد كبير يقسم

على تانيين زيه أو أصغر منه] أو العكس برده يعني ممكن أمين شرطة يقول مثلا أنا عايز ٥٠٠٠ بس أنا هاخذ ١٠٠٠ بس وأدي لزمياي ١٠٠٠ وأدي للضابط ٣. مثلا يعني.»^{١٠٠}

«في الأمن الوطني المتهم اللي هايدخل يستحيل تطلع معلومة عنه مهما كان المبلغ اللي هايتدفع ... على أرض الواقع بيكون دا فساد من المحامين اللي بيحاولوا يصوروا للأهالي إنهم يقدرنا بتواصلنا مع ضابط أمن وطني وبيتعاملوا معه. ويكون هايطلعوا ابنه مثلا. فالأهالي ممكن تدفع أي مبلغ نظير دا. بعد فترة طبعاً مايطلعش لأن المحامي كذاب. يقولهم والله أنا كلمتهم إنهم ينزلوه في قضية بسيطة. بعد شوية بيتضح إن هو كذاب ممكن ينزلوه في قضية عادي في أمن الدولة مثلا، [يقول] والله أصل هم كانوا حطوا الأحرار وأنا شلتها. أصل هم كانوا هايجيبيوا اخواته بس أنا خليتهم يكتفوا به. وهكذا بقى سلسلة الكذب اللي مايتنبتش دي. اللي هو بيحسس الناس إنه بيعمل لهم خدمة بدون ما تكون خدمة اتعملت أصلاً ... [الأهالي] بيخافوا يتكلموا عن دا ممكن لأن طبيعي إن أنا [كمحامي] أكون محذرهم من حاجة ف هم يجوا يقولوا إن أنت طلع كلامك صح واحنا فعلاً اتنصب علينا في فلوس. وممكن بيكونوا خايفين من المحامي التاني نفسه أصلاً أنه هو يهددهم إن انتو لو اتكلمتوا أو عملتوا حاجة أنا هابلغ عنكم الأمن الوطني لأن هم فعلياً بيقولوا لآخر لحظة مش قادرين يستوعبوا إنه ملوش علاقة بالأمن الوطني فبيخافوا منه إنه هو يقول [أو] يئذهم.»^{١٠١}

كما أنه في حالة استمرار الإخفاء القسري لما يزيد عن ٦ أشهر على سبيل المثال، يضطر الأهالي أحياناً إلى رفع دعوى في مجلس الدولة لإلزام وزارة الداخلية بالإفصاح عن مكان الشخص المخفي قسرياً، وتكون تلك قضية إضافية موازية تماماً للقضية الأصلية التي يحاكم عليها المحتجز فعلياً. وحسبما أفاد محام حقوقي للجبهة المصرية، فإن قضايا مجلس الدولة هذه وحدها قد تكلف الأسرة ما بين ٥٠٠٠ و ١٠,٠٠٠ جنيه.

كما أن الأماكن التي يودع بها المخفيون قسرياً تكون غير مجهزة أصلاً لاستقبال أي محتجزين، فأفاد أحد المحتجزين السابقين بأنه احتجز بغرفة بقسم الشرطة تسمى «الثلاجة» والتي خلت من أي مرافق حتى الحمام، كما أنه كان مقيداً بالكلابشات طوال فترة الاختفاء، وكان من أجل دخول الحمام يضطر إلى مناداة أحد أفراد الشرطة ليفك قيوده ويذهب به إلى حمام خارج الغرفة.

«دخول الحمام برده دا يعني في الفترة الأولى [فترة الاختفاء] كان رفاهية يعتبر... [بانده وأدي للأمين فلوس] أو في حد تاني من برا بيضبط الموضوع دا. أو هو لما ببيجي في الوردية بتاعته يجي يسألني هل محتاج مياه هل محتاج حمام محتاج حاجة. بيكون في حد تاني مضبط معه من برا [القسم] يعني.»^{١٠٢}

وتشمل هذه «التوصيات» من الأهل والمعارف للأمناء والمخبرين كذلك إمداد المحتجز بالطعام والماء. وبسؤال المحتجزين عن متوسط المبالغ التي كانت تدفع في

١٠٠ ط.ج، محتجز سابق بقسم بندر الفيوم، محادثة عبر شبكة الإنترنت، سبتمبر-نوفمبر ٢٠٢١.

١٠١ ح.ع، محام حقوقي، محادثة عبر شبكة الإنترنت، نوفمبر ٢٠٢١.

١٠٢ ط.ج، محتجز سابق بقسم بندر الفيوم، محادثة.

فترة الاختفاء القسري للأمناء والمخبرين، أفاد أنها تعد بالآلاف، ورغم أنه لم يكن له علم بالقيمة الحقيقية التي دفعها الأهل، إلا أنه رجح أن تكون إجمالي الرشاوى المدفوعة خلال يومين حوالي ٥٠٠٠ جنيه تقريبا.

أما من يتمكنون من إبلاغ ذويهم بشكل غير رسمي عن مكان إخفائهم - سواء عن طريق هواتف مهربة أو عن طريق التعاون مع بعض أفراد الشرطة بالجهة التي تخفيهم قسريا، فيكون أمامهم فرصة للحصول على ما يحتاجون من خلال الأفراد أنفسهم الذين ساعدوهم في إبلاغ أسرهم بمكان تواجدهم، أو أفراد آخرين كمحتجزين أو حتى مراقبين. وتتحمل هذه الأسر مبالغ كبيرة من الرشاوى من أجل ضمان تعاون هؤلاء الأفراد، وقد تتعرض مستلزمات الزيارة للسرقة في النهاية.

ثانيا: ضمان حسن سير الإجراءات القانونية

تضطر أسر المحتجزين إلى تحمل تكاليف غير رسمية كبيرة عند مرور المحتجز داخل منظومة العدالة - مشمولة بالنيابات والمحاكم ومقرات الاحتجاز. فبالإضافة لآتاعب المحامين والرسوم الرسمية البسيطة اللازم دفعها من أجل استخراج أوراق أو تقديم طلبات أو بلاغات لدى الجهات القضائية أو غير ذلك، تتحمل الأسر تكاليف مضاعفة - في هيئة رشاوى - بسبب سوء سير العمل داخل منظومة العدالة تلك، والذي يؤدي فعليا إلى عرقلة تنفيذ القانون. فتصبح الرشاوى هي وسيلة ضمان تنفيذ القانون.

ويعزز من هذه الفرضية أن المساحات التي تخلو من إمكانية دفع الرشاوى - مثل نيابة أمن الدولة العليا تحديدا والتي أفاد محام حقوقي بأن التعامل بالرشاوى داخلها شبه منعدم - ليست أفضل أداء من النيابات الأخرى حيث يمكن التعامل بالرشاوى، بل تكون أوضاع المحتجزين على ذمتها أسوأ، وفرص رعاية مصالحهم حسب القانون أصعب. وكذلك الأمر بالنسبة لزيارات المحامين داخل السجون، والتي دوما ما تتم في حضور ضباط من الأمن الوطني ومن إدارات السجون - خلاف المنصوص عليه في لائحة السجون. فيشكل ذلك عائقا أمام قدرة المحامي على مناقشة القضية بحرية مع موكله، أو معرفة أحوال موكله داخل السجن وما إذا كانت لديه أية شكاوى ضد إدارة السجن. ولا يكون أمام المحامي في هذه الظروف إمكانية لرشوة الضباط ليسمحوا له بلقاء موكله على انفراد. ولذلك يضطر المحامون لتجنب ذلك الوضع تماما، ولقاء موكلهم أثناء عروض النيابة، وذلك ما يتطلب دفع الرشاوى للمأموريات التي تقوم بترحيلهم إلى النيابة.

«الحرس اللي جاييه ... عشان أنا كمحامي أقدر أتواصل معه وأهله يتواصلوا معه ويدوله هدومه وأكل وشرب ومتعلقات شخصية اللي هو احتاجها ... هنا برده بيتدفع مبلغ حده الأدنى ٢٠٠ جنيه والأقصى ١٠٠٠ جنيه. كل ما الأهالي بتدفع

كل ما هو يقلل في المدة ويحاول ياخذ منهم فلوس أكثر ... عشان أقف معه وأفهم منه اللي حصل معه، وأفهمه يقول إيه ومايقولش إيه هادهم مبلغ لو معملتش كدا معرفش أشتغل ... باكلمه ١٠ دقائق، ربع ساعة. أهله يبجوا يسلموا عليه يقف معهم كمان ١٠ دقائق ربع ساعة. خلاص كدا الموضوع انتهى. طب أهله من النوع اللي عايز يقعدوا معه شوية. أو حد عنده شركة ف عايز يجيب المدير بتاعه يقعد يتكلم معه. يدفع كمان ٢٠٠ جنيه. شوية يقولهم لا خلاص يا جماعة.. نرجع نزود... هو مش أمين شرطة واحد ببيقوا ٦٥ مع بعض. اللي بيتدفع ببيقوا شايفين إن هانقسمه مع بعض ف لازم يكون مبلغ كبير.»^{١٣}

وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المبالغ تُدفع في كل عرض نيابة، أي في اليوم التالي لضبط المتهم، ثم بعد أربعة أيام، ثم مرة كل ١٥ يومياً أثناء تجديد الحبس أمام النيابة، ثم مرة كل ٤٥ يوماً بعد الإحالة لغرف المشورة، والتي قد تستمر لعامين وهي المدة القصوى للحبس الاحتياطي.

كما تلعب الرشاوى دوراً في ضمان فعالية الإجراءات والقرارات التي يحصل عليها المحامي لصالح المتهم، من خلال تحفيز الموظفين للسعي في تنفيذ القرارات دون تأجيل أو إهمال، كأن تتخذ النيابة إجراءات حيال استئناف المحامي قرار تجديد الحبس، أو تتخذ إجراءات لتنفيذ قرار إخلاء السبيل.

«١٠٠ جنيه مثلاً عشان الاستئناف اللي عملته يتنفذ على أرض الواقع. الإكراميات المحيطة بإخلاء السبيل: إخلاء السبيل حبر على ورق مين هاينفذه؟ هايعدي على مجموعة من الموظفين عشان ينفذوه في الآخر هايبقى قرار رسمي المفروض يتبعث للقسم عشان القسم ينفذه. بدل ما يتحط في الدرج والموضوع يطول مع المتهم بدون ما يتنفذ أو يتنسي خالص ... الموظفين ياخدوا إكراميات ... أي دورة عمل بتحصل مفيش حاجة بتعدي على حد غير أما ياخذ فيها فلوس ... لو أنا عامل استئناف ممكن المتهم ما يجيش وكدا الاستئناف يبقى حبر على ورق. لو أنا عامل إخلاء سبيل ممكن المتهم يفضل أسبوع أو شهر والقرار ماوصلش للسجن ولا السجن خرج المتهم بسبب إن الموظف مكتبش القرار. ف يبقى أنا كدا باعطل المتهم.»^{١٤}

وعلى الناحية الأخرى من هذه الإجراءات يضطر المحتجز ذاته (في أقسام الشرطة) لدفع الرشاوى من أجل ضمان تنفيذ القرارات الصادرة لصالحه. فأفاد محتجز سابق أنه عندما حصل على قرار إخلاء السبيل ونُقل للقسم ليتم تنفيذه تعنت معه القسم حتى اضطر لعرض رشوة على المخبر أو أمين الشرطة. «يعني أنا مثلاً لما اتعرضت على المباحث قبل ما أخرج،^{١٥} كانوا بيقدوا يعذبونا بالانتظار. يعني طب تعال ها تتعرض دلوقتي. طب ارجع مش هاينفع. طب تعال تاني. طب ارجع ... كدا. كان لازم ساعتها اللي هو طب ممكن تاخذ دا وتخلص أو تضبطي الموضوع أو أيا كان بقي. سواء هو بيعمل دا ولا ما بيعملش بس كانوا بياخدوا فلوس في حاجات زي كدا. هم بيخترعوا أي حاجة عشان ياخدوا عليها فلوس عموماً يعني.»^{١٦}

١٠٣ ح.ع، محام حقوقي، محادثة.

١٠٤ المرجع السابق.

١٠٥ ذكر أن العرض على المباحث إجراء روتيني لا بد منه قبل تنفيذ قرار إخلاء السبيل. يدخل المحتجزون لرئيس المباحث ويراجع معهم بياناتهم وتفاصيل القضية وأحياناً يصحبه تحقيق أو تنبيهات للمحتجز بعدم الانخراط في أية أنشطة سياسية أو غيرها.

١٠٦ ط.ج، محتجز سابق بقسم بندر الفيوم، محادثة.

وقد أفاد المحتجز أنه بينما كان هو من عرض الرشوة في تلك الحالة، إلا أنه شهد بعض المخبرين والأمناء يبادرون بطلب الرشوة من محتجزين آخرين مدعين أنهم سيسهلون من عملية عرضهم على المباحث أو سيضمنون لهم انتهاءها سريعا.

ثالثا: تكلفة انتهاكات ممنهجة أثناء الاعتقال



أمين شرطة يسمح لمحتجز باستخدام هاتف مقابل دفع مبلغ من المال

تكلفة المنع من زيارات الأهل والمحامين

والاتصالات الهاتفية

في ظل توسع وزارة الداخلية في استخدام سياسة منع الزيارة عن بعض المحتجزين بعينهم، والبعض الآخر بشكل جماعي في سجون معينة، بالإضافة لمنع الاتصالات الهاتفية بشكل تام، يضطر الأهالي لتحمل تكاليف موازية في محاولتهم التواصل مع أقربائهم المحتجزين.

يقع العبء الأكبر من هذه التكاليف في الزيارات القصيرة التي يقوم بها الأهل للمحتجز أثناء عرضه على المحاكم أو النيابة. فعندما يكون الأهل على علم بموعد ومكان الجلسة، يقومون بالانتظار من أجل رؤيته قبل الدخول إلى الجلسة أو بعدها. ويدخل المحتجز إلى مبنى المحكمة أو النيابة بصحبة فرد شرطة تابع للمأمورية المسؤولة عن ترحيله، ويكون على الأهل رشوة أحد هؤلاء الأفراد ليُسمح لهم بالتحدث إلى المحتجز لفترة لا تتجاوز نصف ساعة. كما أفادت بعض المقابلات بأن قيمة الرشوة التي يدفعها هؤلاء الأهالي مقابل السماح برؤية قريبيهم المحتجز فقط كانت تصل إلى ١٥٠٠ جنيه مصري في بعض النيابات.

وقد يضطر الأهالي أيضا في حالة منع الزيارة إلى محاولة توصيل احتياجات المحتجز عن طريق أهالي محتجزين آخرين ممن لهم حق الزيارة، ويفتح ذلك الباب أمام استغلال بعض الأهالي لذلك الوضع من أجل التكسب.

«يعني مرة حاولنا ندخل له بسطرمة وجبنة الحاجات النواشف دي. مش أكل أكل ... كانوا بيمررونا. يقولك اديني ألف جنيه وانا أجيبلكم الحاجة. لو جبتي الحاجة يقولك لازم تديني عمولة مكان ما هشيل وأروح زيارة مع حاجة ابني. ممكن نديهم حاجات ويبقوا قايلين لنا جيبوا كذا بالضبط بعدين يقرروا ياخذوها يقولك لا دي مش هاتخش السجن ف يقرروا ياخذوها هم ... وأعتقد انهم كانوا ناس عادية. هي بس سبوية. من أماكن فقيرة جدا في مصر ... هم أهالي بسيطة جدا بس الموضوع بيزنس لأن أولادهم بقالهم ٧ سنين أو حاجة جوا ودا بالنسبة لهم مصدر رزق.»^{١٠٧}

ويتضمن هذا البند أيضا تكلفة التواصل التليفوني مع الأهل من خلال الهواتف المهربة داخل السجون، والتي في الغالب تكون بحوزة محتجزين على خلفية تهم «جنائية». وبالإضافة لأن القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر بقرار من رئيس الجمهورية قد كفل لكل محكوم عليه الحق في الاتصال التليفوني بمقابل مادي،^{١٠٨} فإن إدارات السجون بإمكانها توفير تلك التكاليف على المحتجزين - بالإضافة لوضع حد للغرض من تهريب الهواتف من الأصل - حيث أفادت مقابلة بأنه في بداية فترة منع الزيارة ضمن إجراءات الحد من انتشار وباء كوفيد-١٩، سمحت إدارة سجن جمصة شديد الحراسة لبعض المحتجزين بإجراء اتصالات هاتفية مع ذويهم حين تعرضت أسرهم لحالات إنسانية تجاوزت معها الإدارة. ولكن لم تعمم الإدارة تلك السياسة لباقي المحتجزين، وسرعان ما ألغي العمل بها تماما، وعادت الاتصالات ممنوعة على السجن.

وتترتب على هذا المنع عدة صعوبات، أولا في إعلام المحتجز بمكان تواجدته أو بموعد عرضه على النيابة أو ترحيله إلى سجن آخر، حيث أن الأقسام والسجون لا تقوم بإعلام الأهالي بوصول المحتجزين لديها أو ترحيلهم للعرض على النيابة أو المحكمة. ويكون المحتجزون في حاجة لإعلام أهاليهم بأماكن تواجدهم حتى يتمكنوا من زيارتهم وتسليمهم متعلقاتهم الشخصية واحتياجاتهم من النقود

١٠٧ م.هـ، ابنة محتجز سابق بسجن طرة شديد الحراسة ٢، محادثة عبر شبكة الإنترنت، ديسمبر ٢٠٢٠.
١٠٨ "حلقات عن تشريعات السجون المصرية (٣): الفصل السادس الزيارة والمراسلة"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ٢٧ فبراير ٢٠١٧، <https://bit.ly/3saSU0r>

أو إرسال محام للحضور معهم في عروض النيابة.^{١٠٩} ويشجع ذلك المحتجزين على تهريب الهواتف المحمولة، واستغلال المحتجزين الآخرين غير القادرين على تهريب هاتف خاص بهم. كما يفتح ذلك الباب أمام الموظفين للتكسب من هذا الوضع أيضا «أوقات كانوا هم بقي اللي بيبادروا يعني مثلا أهلي مش عارفين يوصلوا مش عارفين يوصلوا المكان فين بالضبط ف هو يقول لي طب اتصل به خليه يحول لي كارت مثلا ب٥٠ أو أيا ما كان وأنا هخليك تكلمه دقيقتين أو ٣. كدا كانت بتحصل طبعا كتير. ومرة حصلت واحد أخذ مني الرقم وبعد كدا اتصل قال لهم حولوا فلوس وبتاع. فهم حولوله رصيد وبعد كدا مخلناش نتكلم.»^{١١٠}

«وانا في السجن كان في واقعة كدا حصلت إنه كان في ضابط متواصل مع مخبر عاملين زي بيزنس مع بعض أنه يجيب موبايلات يدخلها والمخبر يبيعها للسجناء. كان الموبايل ساعتها اللي هو بس بيتصل دا مش فاكر ساعتها كان ب١٠٠ جنيه مثلا أو ١٥٠ جنيه لكن كان بيتباع جوا السجن مثلا ب٢٠٠ جنيه أو ١٥٠٠ جنيه ... كان ضابط مباحث. وبعدين الظاهر اختلف مع حد من الجنائيين أو مش عارف ايه فمسكوا واحدة في الزيارة كانت بتهرب موبايل لواحد جنائي. ف قعدت تصوت وتزعق ومش عارف ايه. ومحمد بيه ما هو بيدخل قد كدا موبايلات ومش عارف ايه. فضحته يعني. بس فاستنوه في مرة كدا وبعد كدا فتشوه ف لقيوا معه ساعتها تقريبا ١٠ موبايلات دا على حسب ما سمعت ... المخبر يبيع مثلا لحد من الناس اللي هي بتتنقل جوا السجن مثلا كهربائي سباك واحد من اللي بيوزعوا العيش واحد من اللي بيوزعوا الأكل. كدا. وبعدين دا بيبدأ يبيع هو.»^{١١١}

ويترتب على المنع من الزيارات أيضا سرقة الأمانات. فعلى سبيل المثال، أفادت أكثر من شهادة حصلت عليها الجبهة المصرية بأن بعض الإدارات كإدارة سجن شديد الحراسة ٢ بطرة لا تطلع المحتجزين في غالب الأحيان على القيمة الحقيقية للأمانات التي يودعها أهاليهم. بل تتكفل الإدارة والمسير الجنائي بإدارة أموال السجناء بأنفسهم، دون أن تكون هناك إمكانية للرقابة عليهم من قبل السجناء. ويذكر أن ما يتيح هذا الوضع هو أيضا سياسة المنع من الزيارة والمراسلات التي يتبعها السجن مع الغالبية العظمى من المحتجزين داخله، وبالتالي لا يتمكن الأهالي من إبلاغ المحتجز بالقيمة الحقيقية للأموال التي أودعوها.

كما أن المنع من الزيارة يتيح المجال أمام بعض موظفي السجون - المدنيين أو التابعين لوزارة الداخلية - باستغلال أهالي المحتجزين ماديا مقابل وعود بأن يبلغوهم أخبار أقاربهم المحتجزين. فقد أشارت إحدى الشهادات إلى أن إحدى الموظفات المسؤولة عن تسليم الأمانات من الأهالي في أحد سجون طرة كانت تطالبهم بمبالغ مالية مقابل طمأننتهم على قريبتهم المحتجز في المرة التالية التي يأتون فيها لتسليم الأمانات. ويتكرر النمط ذاته في أقسام الشرطة.

^{١٠٩} حسب معلومات أفاد بها محام حقوقي للجبهة المصرية، فإن المحتجزين على ذمة قضايا تابعة لنيابة أمن الدولة العليا لا يتواجد معهم محاموهم في العرض الأول على النيابة بسبب عدم معرفة أهاليهم بأماكن تواجدهم ومواعيد عرضهم (سواء بشكل رسمي أو غير رسمي)، خاصة وأن الكثير منهم يخفى قسريا قبل العرض على النيابة.

^{١١٠} أ.م، محتجز سابق سجن دموا، محادثة.

^{١١١} المرجع السابق.

التجريدات

وثقت الجبهة المصرية أيضا أن التجريدات المتكررة التي تقوم بها إدارات السجون ومصلحة السجون بين الحين والآخر تكون تكلفتها على المحتجزين كبيرة للغاية، حيث يتعين عليهم إعادة فرش الغرف وتجهيزها من الصفر كما تم تجهيزها عند دخولهم إلى السجن لأول مرة.

«مثلا احنا مثلا كنا بنجيب من الكانتين اكل اللي هو النواشف مكرونة زي رز حبوب فاصوليا مش عارف عدس الحاجات دي. فكانوا مثلا ممكن في التفتيش قال يعني هم بيفتشوا ف يفتحوا الحاجات دي على بعض ف خلاص باظت يعني. في زيت مثلا ممكن يتكب على هدوم ف باظت. حاجات زي كذا ... بتترمي بقى الحاجات دي كلها.»^{١١٢}

ومن الجدير بالذكر أن هذه التجريدات صارت بمثابة الروتين في بعض السجون، كسجن القناطر على سبيل المثال، حيث أفادت مقابلة أن التجريدات حاليا صارت تحدث مرة كل أسبوعين تقريبا. ويذكر أن هذه التجريدات تكون من الأساس عقوبات جماعية غير قانونية. فيكون سببها إما أن أحد المتواجدين بالزنزانة دخل في مشادة مع أحد المخبرين أو غير ذلك، أو أن الإدارة وجدت أشياء ممنوعة مع أحد المحتجزين، فتقوم بتوقيع العقوبة على الجميع.

كما أن متعلقات السجناء التي يتم تجريدها كثيرا ما تتعرض للسرقة من قبل أفراد الشرطة. أفادت مقابلة أجرتها الجبهة المصرية مع محتجز سابق بسجن دمو، أن الأغراض المجردة تنقل خارج العنابر، ويفرزها المخبرون والأمناء ويستولون على ما ينال إعجابهم منها، ثم ترمى باقي المتعلقات. ولكن أفادت بعض المقابلات بأن استيلاء المخبرين على المتعلقات الشخصية للمحتجزين يكون صعبا في حال كانت التجريدة حدثت من قبل قوات تابعة لمصلحة السجون.

«لما بيحصل تجريدة أنت بتجيبيله كل حاجة من أول وجديد. من أول المرتبة لهدومه للصابونة للفقوطة. كل حاجة وطبعا تكلفة مهولة يعني. وممكن لو اترحل من مكان لمكان... مايقدرش يشيل كل حاجته. وأحيانا بيبقى صحيا مايقدرش يشيل بياخذ بس أهم حاجات فبتضطري تجيبني ثاني لما يروح المكان الثاني وهكذا.»^{١١٣}

رفع المعاملة المهينة والتعسف

يضمن الكثير من مواد الدستور والقانون المصري للمحتجزين حق الحصول على المعاملة الكريمة واللائقة، إلا أن المعلومات التي حصلت عليها الجبهة المصرية من بين أماكن الاحتجاز التي تم التوثيق بشأنها تفيد بأن الأصل داخل أماكن الاحتجاز هو إهانة المحتجزين بكامل فئاتهم، إلا في حالة وجود سبب يضطر الضباط وأفراد الشرطة اضطرارا لإبداء شيء من المعاملة الحسنة إزاءه، كأن يكون المحتجز ثريا أو صاحب نفوذ، أو يكون من المحتجزين «السياسيين» ممن

^{١١٢} أ.م، محتجز سابق بسجن دمو، محادثة.

^{١١٣} ي.ن، قريبة محتجز بسجن جمصة شديد الحراسة، محادثة.

لهم صلات قوية بالمجتمع المدني او الحقوقي أو الذين يُخشى قيامهم بتقديم شكاوى لجهات قضائية (خاصة نيابة أمن الدولة العليا) أو يتحرك معها الرأي العام.

فالمثال الأبسط هو السياسة المنهجية والموسعة التي تسمى بـ«التشريفة» أو «الحفلة»، التي يتعرض فيها المحتجز الذي يدخل للسجن أول مرة للضرب المبرح والإهانات اللفظية والمعنوية، ويشمل ذلك الإجبار على خلع الملابس الخارجية أمام أمناء الشرطة وباقي المحتجزين، والزحف على الأرض، وغير ذلك. كما أن أساليب التفتيش المعتمدة في السجون - خاصة للمحتجزين على ذمة قضايا «جنائية» - هي في حد ذاتها تحط من الكرامة، حيث يجبرون على خلع ملابسهم ويجبرون على شرب «ماء بصابون» ثم التبول أمام الضباط والمخبرين. وفي سجون النساء تضطر المحتجزات عند الدخول الأول للسجن لإجراء «تفتيش مهبل» إما من خلال قيام موظفة بالسجن بالفحص باستخدام أصابعها أو بإجبار المحتجزات على خلع ملابسهن والقيام والجلوس عدة مرات.

«الفكرة السجن كان بيتعامل بمبدأ هم مجموعة لو المجموعة دي عارفة ان لها حقوق في السجن خلاص عاملهم بالطريقة دي. لو المجموعة دي مش فاهمة حاجة ... حط عليهم ... لو لقاكي شديدة وبتاخدي حقلك ... تعرفي تتكلمي ممكن تعمليله مشاكل هايلم نفسه معاكي. لقي ان انت يا عيني غلبانة وملكيش في حاجة ومحدث يعرف عنك حاجة هاهينك انت وأهلك»^{١٤}

ولا بد من لفت الانتباه إلى أن هذا الجهود المبذول من المحتجزات من أجل «اكتساب» حق المعاملة الحسنة يعود عليهن بتكلفة معنوية أخرى، وهي أنهن يصبحن المستهدفات الأوائل في حين أرادت الإدارة وضع قواعد جديدة «للانضباط» داخل السجن أو التعنت مع المحتجزين بشكل عام. وتكون هذه الفئة أول من يتم تفريقهن عن بعضهن البعض، وتشريدهن على عدة عنابر، وإجبار بعضهن على النوم في الحمام. ولا يصبح من الممكن استرداد بعض حقوقهن لا بالرشوة ولا بغيرها.

وحتى في أقسام الشرطة فإن الأصل كذلك هو المعاملة المهينة. وتشمل هذه المعاملة المهينة أشكال قد ترقى لمستوى التعذيب، من قبيل غلق القيود الحديدية بشدة لدرجة قد تجرح أيدي المحتجزين، وربطهم بالأرض أو المقاعد لفترات طويلة دون السماح بدخول الحمام أو الحصول على المياه والطعام، بل ومعاقبتهم بالمزيد من الاعتداءات البدنية واللفظية في حال طلبوا تلك الاحتياجات الأساسية.

ولذلك تصبح الرشاوى السبيل الوحيد لدى المحتجزين لتخفيف حدة تلك المعاملة المهينة.

«الحاجات الأساسية يعني ماتبقاش قاعد في مكان سيء أوي. تبقى قاعد في مكان سيء بس ... ممكن أمين شرطة أو مخبر ياخذ فلوس عشان محدش تاني من المخبرين أو أمناء الشرطة يضايقك مثلا ... يضايقه يعني مثلا يضربه مثلا أو يشتمه أو يتريق عليه أو أي حاجة فيها مضايقة»^{١٥}

١١٤ هـ.ع، محتجزة سابقة بسجن القناطر، محادثة.

١١٥ هـ.ع، محتجز سابق بسجن دمو، محادثة.

«أمين الشرطة وأنا جاي [قال لي في القسم دا] معك جنيه تساوي جنيه. من أول الأمين لحد المأمور. معك جنيه تساوي جنيه.»^{١١٦}

ويشمل سوء المعاملة أيضا المأموريات التي تكون مسؤولة عن ترحيل المحتجزين إلى المحاكم والنيابات.

«هاخد مبلغ هايغير معاملته مع [المحتجز]. لو هو قافل الكلابش هايفتحه. لو [المحتجز] محتاج دواء هايخليني أجيبهوله. لو محتاج أكل هايخليني أجيبهوله. شوية هايقول خلاص كفاية كدا. شوية ياخذ مبلغ ثاني ... كل ما الأمور بتقف، بالفلوس بتغير المعاملة مع الشخص نفسه ... مش كل حاجة لها سعر. هو بياكيدج كدا بياخذ المتهم باكيدج على بعضه. متدفعش بقى فلوس خالص مثلا. فانا كمحامي لا ممنوع حضرتك مش هايנفع تتكلم معه النيابة محذرة إنك تتكلم معه. طيب الأهالي لا اطلعي برا انتي ايه اللي جابك هنا؟ انت ازاى دخلتي المحكمة؟ يجيب حرس المحكمة يطلع الناس دي برا. طب عايزين نديله أكل وشرب لا ملبش دعوة تروحو تودوهاله القسم. طب هو له علاج. مقدرش أديله حاجة بيقفل بقى كل الحاجات اللي كانت متاحة دي.»^{١١٧}

أما المقعدرون ماديًا، فلم تكن توقع عليهم هذه الممارسات، بل لم يكونوا يتعرضون للإجراءات التأديبية الاعتيادية في حال قاموا بمخالفات. ورجحت محتجزة سابقة بسجن القناطر أن هؤلاء المحتجزين تربطهم علاقات مصالح مع أفراد داخل الإدارة تتجاوز حدود السجن نفسه.

ويتبين من هذا الفصل كيف أن الفلسفة العقابية للدولة المصرية ذاتها، التي تتعامل على أن تجريد الشخص من كافة حقوقه الإنسانية أمر لصيق بتوقيع العقوبة عليه، ترقى فعليًا لنزع الحقوق الأساسية عن المحتجز وتمليتها للقائمين على إدارة المؤسسة العقابية، وبالتالي تصبح تلك الحقوق عرضة للتفاوض والاستثمار وفرصة للتربح بالنسبة لأولئك الأفراد.

١١٦ ن.ع، محتجز سابق بقسم الهرم، محادثة.

١١٧ ح.ع، محام حقوقي، محادثة.

خاتمة وتوصيات

سعت فصول هذا التقرير لتوضيح كيف ترتفع تكلفة المرور على مقار الاحتجاز في مصر نتيجة افتقارها إلى الحكم الرشيد، من تفش الفساد وخروقات القانون وعشوائية في صنع القرارات والسياسات، وفلسفة عقابية تغذي كل تلك الظواهر بما تقوم عليه من استباحة لحقوق المحتجزين. واتخذ التقرير من مفهوم الحكم الرشيد مدخلا لقياس تلك التكاليف لتسليط الضوء على كون الأسباب التي تنتج عنها شديدة الارتباط ببعضها ولا يمكن فصل بعضها عن بعض ولا معالجة أحدها دون الآخر - بل ولا يمكن معالجتها بدون اتخاذ الحكم الرشيد أو «الحوكمة» مدخلا عاما للإصلاح المؤسسي يرسخ مركزية المواطنين ومصالحهم العليا في عمليات الإصلاح.

ناقش الفصل الأول التكاليف التي يتحملها المحتجزون من أجل سد عجز المؤسسات العقابية عن توفير التغذية والرعاية الصحية بالكميات والجودة والكيفية اللازمة لرعاية صحة المحتجزين وضمان كرامتهم. كما أثار الفصل بعض الأسئلة التي لا بد من الإجابة عنها لتحديد ما إذا كانت ناتجة عن فقر موارد أم فساد، وأهمها التباين الفج بين حجم ميزانية وزارة الداخلية وبين مصارف الإنفاق على مقار الاحتجاز. وبين الفصل كيف أن تكلفة الحصول على بديل لطعام الأقسام والسجون الرديء - وذلك إن تم تقديمه أصلا - تشكل العبء الأكبر على أسر المحتجزين.

أما الفصل الثاني فسلط الضوء على أبرز جوانب حياة المحتجز داخل القسم أو السجن واتصاله مع أسرته خارج السجن، والتكاليف المترتبة على عدم التزام وزارة الداخلية بالحقوق المكفولة للمحتجزين في القانون، بدءا مما كفل لهم من أثاث وملابس، حتى الحقوق الطبيعية كالترريض والعمل. كما سلط الفصل الضوء على أبرز تجليات الفساد في مقار الاحتجاز، وهي الرشاوى التي يدفعها الأهالي لأفراد الشرطة والمخبرين في الزيارات.

وأخيرا، ناقش الفصل الثالث التكاليف المترتبة بشكل مباشر على انتهاكات للقوانين ولحقوق المحتجزين، كالإخفاء القسري، والمنع من الزيارة والتواصل، وتجريد المحتجزين من متعلقاتهم الشخصية، واعتماد المعاملة المهينة كسياسة وفلسفة عقابية ممنهجة. ويبرز هذا الفصل كيف أن هذه الفلسفة العقابية تهيئ بيئة مقار الاحتجاز للفساد وللإهمال المتعمد حتى قبل أن تشكل متطلبات رعاية المحتجزين عبئا ماديا أو إداريا على تلك المؤسسات.

وبذلك تكون فصول التقرير مجتمعة قد رسمت صورة عامة وشاملة قدر الإمكان لما يترتب على عدم ترشيد منظومة مقار الاحتجاز من تكلفة يتحملها المحتجزون من أجل إيجاد البديل أولا، وتكلفة الانخراط في ممارسات فاسدة تُثري بعض الموظفين العموميين بالمؤسسات العقابية فقط من أجل ضمان جزء من الحقوق الأساسية للمحتجزين التي كفلها الدستور والقانون، وما ينال الفئات الأشد فقرا داخل هذه المنظومة من معاناة وإهانات مضاعفة.

وأخيرا تجب الإشارة إلى أن ما يقع بمقار الاحتجاز من تعليق شبه كامل لحقوق المحتجزين يضطرهم لتأمينها بتحمل تكاليف إضافية ترهقهم وترهق أسرهم ليس كله نتاج تعنت مقصود، بل هناك بالفعل تحديات تواجه تلك المقار تتعلق بالطاقة الاستيعابية للمرافق المتوفرة، وتدريب كوادر مؤهلة لإدارة شؤون المحتجزين لتجنب عشوائية القرارات، إلى آخر ذلك. ولكن من ناحية أخرى لا يمكن بأي حال من الأحوال نفي العمدية عما يشاهد بمقار الاحتجاز من غياب الإدارة الرشيدة. فقد أوضح التقرير كيف أن تصور أغلب الإدارات عن مفهوم العقوبة وفلسفتها، بالإضافة لسلوك الكثير من موظفي السجون في فساد بهدف التربح من الانتهاكات الواقعة بحق المحتجزين، إلى جانب السياسات العامة للدولة مثل استخدام الاحتجاز كوسيلة لتنحية المعارضين السياسيين، والإبقاء على المحبوسين احتياطيا لفترات طويلة ثم تدوير الكثير منهم بعد انقضاء المدة القصوى للحبس الاحتياطي، كل ذلك يشير إلى غياب أي إرادة سياسية أو استعداد مؤسسي حقيقي لتأسيس حكم رشيد أو معالجة الفساد أو الإهمال المتفشى.

وينتهي التقرير إلى عدد من التوصيات التي يؤمل إسهامها في تمكين المجتمع المدني من دراسة أوجه غياب الرشادة داخل مقار الاحتجاز بشكل أكثر تفصيلا ومكافحته بكفاءة أكبر.

توصيات إلى قطاع مصلحة السجون

- إتاحة المواد التدريبية الخاصة بموظفي مقار الاحتجاز للرأي العام وفتح حوارات مؤسسية داخلية حول التصور السائد عن مفهوم العقوبة وحقوق المحتجزين
- إتاحة ميزانية وزارة الداخلية وقطاع السجون للرأي العام
- تفعيل آليات الشكاوى بحيث تتمكن مقار الاحتجاز المختلفة من التعرف على احتياجات المحتجزين لديها واحتياجات أسرهم وآثار السياسات المتبعة بها عليهم
- نشر تقارير حول أداء إدارات مقار الاحتجاز المختلفة وتوحيد السياسات التنفيذية بالقدر الكافي لتقليل الآثار السلبية للسياسات غير المدروسة على المحتجزين وأسرهم
- تفعيل الرقابة وتحفيز إدارات السجون على مكافحة الفساد ومعاقبة الفاسدين مع ضمان حصول المحتجزين على كامل حقوقهم التي كفلها القانون
- البحث عن بدائل لاعتماد إدارات السجون على نباطشية من بين المحتجزين
- الرقابة على درجة التزام الأطباء بقطاع السجون بالأعمال الموكلة إليهم قانونا

توصيات إلى هيئة الرقابة الإدارية

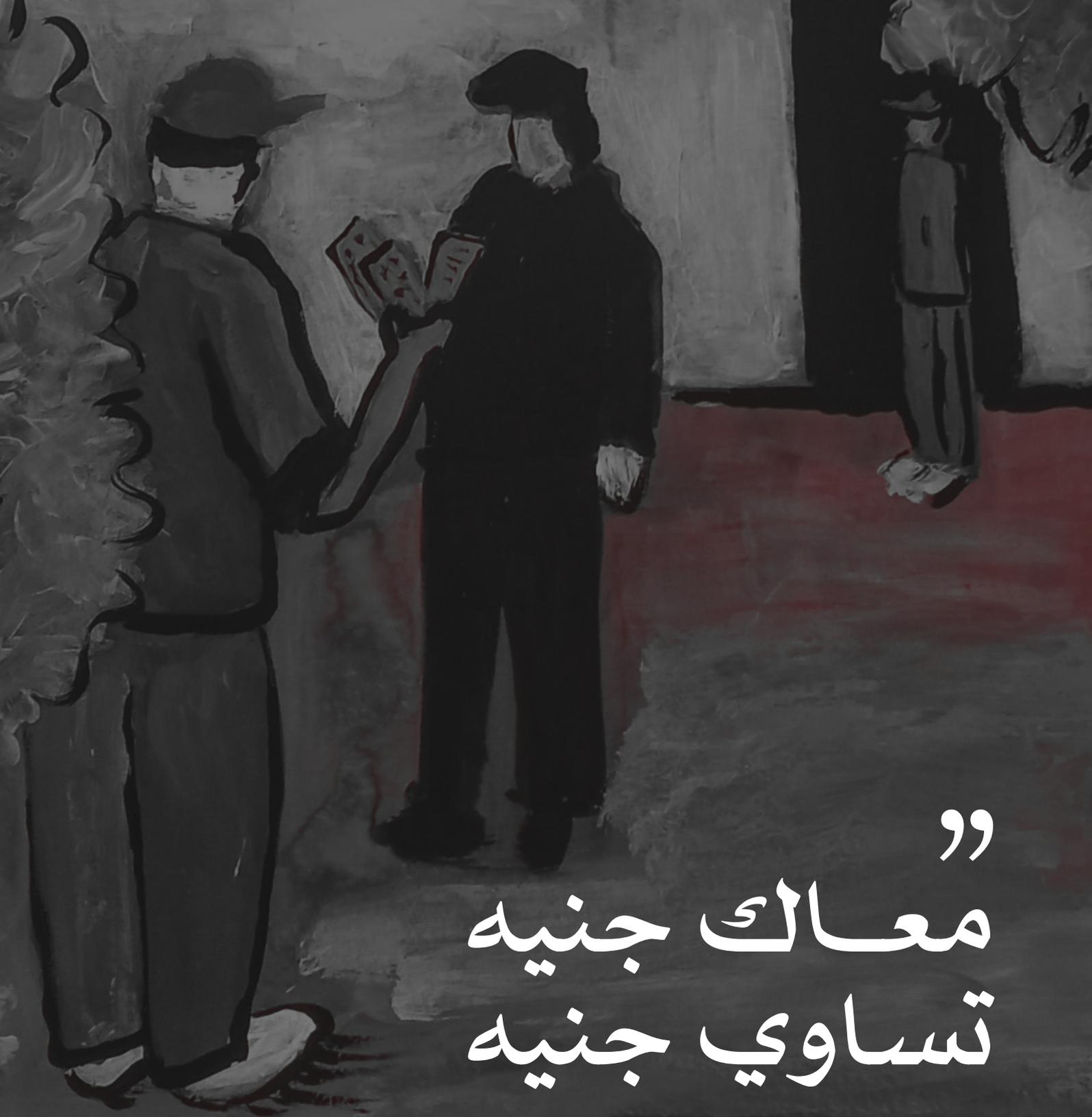
- مباشرة التحقيق في مصارف موازنة قطاع السجون والصناديق الخاصة التابعة له.
- مباشرة التحقيق في الدخول الرسمية والغير رسمية لموظفي السجون باختلاف درجاتهم.

توصيات إلى مجلس النواب

- مراجعة قانون ولائحة تنظيم السجون، بالإضافة للقرارات التنفيذية المكملة لهما، لسد الفجوات التشريعية التي تغفل شروط الجودة للخدمات المقدمة للمحتجزين

توصيات إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان

- إدراج الرقابة على الفساد ورشادة السياسات المتبعة داخل مقر الاحتجاز ضمن أولويات المجلس في الرقابة على سير حقوق الإنسان
- الانتباه لشكاوى المحتجزين وأسرهـم المترتبة على فساد أو سياسات تضعها مقر الاحتجاز وفتح حوار مجتمعي بشأنها
- مخاطبة الجهات المعنية مثل قطاع السجون وجهاز حماية المستهلك لوضع حد للاستغلال الذي يتعرض له أهالي السجناء من قبل منافذ البيع التي تضطرمهم لشراء سلع وخدمات بأسعار مبالغ فيها.



” معاك جنينه تساوي جنينه

الجهة المصرية لحقوق الإنسان: هي منظمة أوروبية مستقلة، تأسست عام ٢٠١٧ في جمهورية التشيك على يد عدد من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. تعمل الجهة على تحسين أوضاع حقوق الإنسان في مصر من خلال أعمال المناصرة والبحث والدعم القانوني في عدة مجالات أهمها العدالة الجنائية.



EGYPTIAN FRONT
FOR HUMAN RIGHTS